الجلسة السابعة بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 15 ربيع الأول 1420 (1999/06/29)
- **الرئاسة** : أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية

* * *

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أفتتح الجلسة ،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفاهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع على المجلس على ما جدّ من مراسلات. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد احصايني أمين المجلس :

توصل مكتب مجلس المستشارين من السيد رئيس مجلس النواب بمشروعين قانونيين، القانونين التاليين :

أولا : مشروع قانون يتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها.

ثانيا : مشروع قانون يقضي بالموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية القنصلية الموقعة "بسرت" في 2 أبريل 1997 بين المملكة المغربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

الأسئلة الشفوية و الكتابية التي تقدم بها السادة المستشارون من 22 يونيو 1999 إلى 29 منه، عدد الأسئلة الشفوية تسعة، وعدد الأسئلة الكتابية أربعة، وتوصلت رئاسة المجلس من السيد محمد الأفحل بن الشرقي برسالة يعرب فيها عن استقالته من مجلس المستشارين على إثر انتخابه عضوا بمجلس النواب خلال الاقتراع الجزئي الذي أجري يوم 29 أبريل 1999 بدائرة بئر الجديد، بإقليم الجديدة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

في البداية نعرض للأسئلة الآنية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والموجهة للسيد وزير النقل والملاحة التجارية، وكذلك الأسئلة الآنية الموجهة للسيد وزير الصيد البحري،

السؤال الآني الأول تقدم به المستشارون السادة :

إدريس الراضي، أحمد البناو أحمد التويزي، حول الوقفات الاحتجاجية وتصاعد الاضطرابات لأصحاب النقل الطرقي، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال وأعتقد أن لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد ادريس الراضي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس ،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هناك ملاحظة أساسية أود إثارتها على المجلس الموقر ذلك أن فريق الاتحاد الدستوري، سبق له أن تقدم بإخبار المجلس بأمر طارئ في جلسة الثلاثاء 15 يونيو حول إضراب أرباب الشاحنات، والتمسنا دعوة لجنة المالية لعقد اجتماع طارئ يحضره وزير النقل لتدارس ومناقشة مشاكل القطاع، ولم يستجب لطلبنا ،ولقد تقدمنا بسؤال شفوي آني حول نفس الموضوع ليدرج ضمن برنامج جلسة الأسئلة الشفوية السابقة ،إلا أننا قد فوجئنا بعدم برمجته. ولما أثارت إحدى الفرق هذا الموضوع كخبر طارئ ، أعطيت الفرصة للسيد

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للتدخل، واستغلال هذا الخطأ الذي ارتكبته لجنة فرز الأسئلة لإقصاء هذا السؤال الآني ، فاستغل السيد الوزير الفرصة لترويج مجموعة من الإدعاءات حول عمل هذا المجلس الموقر حيث قال أن هذه الغرفة لم تتقدم بأي سؤال حول هذا الموضوع وتوجه بالنصح إلى السادة المستشارين، ولهذه الأسباب نحتج على تأجيل برمجة هذا السؤال إلى جلسة اليوم ولماذا لم يبرمج بالجلسة السابقة.

السيد الرئيس،

لقد تضاربت تصريحات الوزراء حول موضوع إضراب الشاحنات، فالوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان صرح بأن الحكومة لم تجد أي محاور إلا بمشقة، بينما أكد وزير النقل في خطاب متلفز أن التفاوض ساري المفعول مع مجموعة من النقابات مؤكدا أن مشكل الإضراب ليس هو «العداد» فقط، بل هناك مشاكل أخرى يتخبط فيها هذا القطاع مثل «الطوناج» مثلا، ولهذا فإن هذا الموضوع يستحق النقاش والحوار والوقت الكافي مما يجعله سؤالا آنيا غير كاف لتدارس هذا الموضوع والبحث عن الحلول للمشاكل التي تعانيها هذه الفئة من الشعب المغربي التي ساهمت في مسيرة التنمية وشاركت بدور فعال في المسيرة الخضراء، ومسيرة استكمال وحدتنا الترابية التزاما ووفاءً للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده وأطال عمره.

السيد الرئيس ،

بناء على الحيثيات المذكورة أعلاه فإننا نتخلى عن السؤال الآني ونتشبث بعقد اجتماع طارىء للجنة المالية لحضور وزير النقل لتدارس هذا الموضوع بعمق وواقعية.

شكرا سيدي الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة :</u>

شكرا للسيد المستشار المحترم الذي أنهى تدخله بإعلانه عن سحب سؤاله الآني ، وذلك من حقكم، لكن نريد أن نذكركم فيما يتعلق باستدعاء اللجنة التي هي لجنة المالية، فهناك مسطرة تتبع من طرف رئيس اللجنة ومن طرف مكتب اللجنة للإستجابة إلى الطلبات التي يتقدم بها السادة رؤساء الفرق وكذلك المستشارين أعضاء اللجنة.

ورئاسة المجلس لا علاقة لها بهذا الموضوع، فيما يتعلق بالبرمجة كذلك كما في علمكم البرمجة وفقا للفصل 56 من الدستور: المكتب هو الذي يبرمج جدول الأعمال، الحكومة ليس لها أي توجيه في هذا الاتجاه سوى التشبث بمقتضيات الأسبقية للمشاريع التي تقبلها، إذن نسجل أن المستشار المحترم سحب السؤال الآني وننتقل إلى صاحب السؤال الثاني في هذا الموضوع ، وهو المستشار السيد بلعباس حسون لكم الكلمة والسيد خير سيتناول الكلمة المستشاران المحترمان، السيد بلعباس.

<u>المستشار السيد محمد بلعباس حسون:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السؤال الشفوي الذي طرحته والمستشار السيد «بلحسن» باسم الفريق الاستقلالي يتمحور حول المحنة التي عاشها المواطنون في سائر أنحاء الوطن، في جباله وسهوله وفي بواديه وحتى في مدنه، يتمحورحول الاضطرابات التي عاشتها الأسواق حول الإنعكاسات السلبية على كميات كبيرة من المنتوجات الفلاحية التي فسدت وضاعت وزادت خسارة الفلاحين على الخسارة نيال السنة الجافة حول ما عاناه المستهلكون في الأسواق الأسبوعية من غلاء فاحش نتيجة ندرة وقلة مادة السكر والدقيق وغاز البتان، وكل المواد الاستهلاك بسبب إضراب أصحاب شاحنات نقل البضائع الذي كان من حيث الزمان طويلا وكاد أن يكون مطبقا لأن الإضراب نجم عن محنة طويلة الأمد بالنسبة لأصحاب الشاحنات.

سيدي الرئيس،

لم يكن القصد من طرح هذا السؤال توجيه اللوم للحكومة ولا لأصحاب الشاحنات، لأن الحكومة التي تراكمت وتتراكم عليها المشاكل من حيث الزمان العمر لا يزال لم يتجاوز سنة ونصف سنة،

ولأن الأمر كذلك بالنسبة لأصحاب الشاحنات قد تجاوز فيها السكين والعضم، وإنما كان الغرض أمام محنة أخرى عاشتها الساحة الوطنية بسبب هذا الإضراب، رمينا إلى استحثاث الحكومة على البحث عن الحل الجدري الذي يوقف الإضراب ويستأصل أسباب المشكل، ومن حسن الحظ أن الإضراب؟ قد حل بعد أن خلف خسارة كبيرة وأنهك المستهلكين. ولذلك نضيف سيدي الرئيس إلى السؤال الذي كنا وضعناه سؤالا أخر الذي قلنا فيه ما هي المحاولات التي تمت لتفهم مطالب المضربين وإيقاف الإضراب هل تم الوصول إلى الحل الملائم والمنصف الذي لا يترك النار في الرماد لتعود للاشتعال مرة أخرى خصوصا وأن أصحاب الشاحنات لم يضربوا فقط من أجل غلاءالعداد أو عدم احتكاره ولكن من أجل مشكل قائم وهو مشكل قضية الحمولة الذي طال أمده، مشكل واقع لا ينسجم مع الواقع القانوني؟.

شكرا سيدي الرئيس حضرات السادة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسد وزير النقل المحترم.

السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

سيدي الرئيس المحترم،

الساة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية جوابا على تدخل السيد المستشار المحترم، الذي تسائل عن عدم عقد جلسة فيما يخص هذه الإشكالية، إشكالية الإضراب، أريد أن أقول بأنني لم أتوصل لحد الآن بأية دعوة من اللجنة، أولا وثانيا، أود أن أقول بصفة رسمية أنني كوزير النقل لم يسبق لي أن تملصت ولاأتملص وسوف لاأتملص في المستقبل من المناقشة ومناقشة جميع النقط التي تهم قطاع النقل وبما أن السيد المستشار المحترم طرح سؤاله أمام الرأي العام، أظن أنه من اللائق أن أجيب علي هذا السؤال ولو أنه قد طلب اجتماع اللجنة وأنا رهن الإشارة للاجتماع بالمستشارين المحترمين.

في البداية أريد سيدي الرئيس أن أقول أن أرباب الشاحنات فعلا شنوا إضرابا لمدة 15يوم واحتجاجا على إلزامية الشاحنات بتجهيزها بالعداد أو ما يسمى (بالتاكيكراف) وكذلك احتجاجا على عدم الاستجابة لمطلبهم ألا وهو الزيادة في الحمولة، وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد أن وزارة النقل متشبثة بالحوار، وبروح الحوار وبأسلوب الحوار وفعلا في الأسبوع التالي لأن الأسبوع الأول لم تتح لنا الفرصة أن نتحاور مع النقابيين الذين شنوا الإضراب ولكن في الأسبوع الموالي فعلا صرحت بالقناة الأولى بأنني تحاورت مع جميع النقابات ومع جميع ممثلي أرباب الشاحنات حول هذه النقط بالذات، وينبغي أن أذكر أن في ما يخص هذه الشاحنات أصلا 60ألف شاحنة من أقل 8أطنان كانت تعمل في إطار غير قانوني وغير منظم بحيث أن قانون 1963لايسمح لرب شاحنة أن ينقل للغير إذا لم يكن مرخصا من طرف وزارةالنقل والملاحة التجارية، وهذا ما كان يعمل به من قبل، قبل أن يدخل مشروع القانون االذي هو اليوم حيز الدراسة في مجلس النواب، وسيأتي إلى مجلس المستشارين حيث أننا سوف نظفي المشروعية على جميع أرباب الشاحنات التي لايتعدى وزنها وحمولتها أكثر من 8 أطنان فهذا المشروع فعلا سوف يعطي وللناقلين مناسبة أو فرصة للالتحاق بالقطاع المنظم، وكذلك سوف يضفي عليهم المشروعية وسوف كذلك يعطيهم الإمكانية لتنظيم أنفسهم داخل جمعيات أو تعاونيات.

وفيما يخص النقطتين التي ذكرتها من قبل «جهاز طاكيكراف» اتفقنا جميعا على ضرورة تجهيز جميع الشاحنات بهذا الجهاز ذلك لما له من محاسن في ما يخص الحد من حوادث السير، وأكدت اللجنة كذلك التي انبثقت عن ممثلي وزارة النقل وكذلك أرباب الشاحنات والتي عهد إليها دراسة مشكلة الحمولة أكدت على أنها سوف تأخذ بعين االاعتبار مطالب أرباب الشاحنات وسوف كذلك تدرس بصفة مدققة أصناف الشاحنات وإمكانيات الحمولة، مع تعهد هذه اللجنة أنها سوف تكون هذه الدراسة وفقا لضوابط السلامة الطرقية في البداية، ولتوفير الظروف الملائمة لأرباب الشاحنات الصغرى لتجهيز عرباتهم بهذا العداد اتفقنا على

إيجاد صيغ وتدابير عملية وتحفيزية لتسهيل كل ما يرتبط باقتنائه وتركيبه وصيانته وتمويله ونظرا للحالة الاجتماعية لأرباب الشاحنات الصغرى وظروفهم المادية فقد منحناهم بصفة استثنائية مدة ثلاثة أشهر التي هي مدة كافية لتمكينهم من تركيب هذا الجهاز، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل العمومي المرخص للبضائع الذي ساهم خلال فترة الإضراب بفعالية وروح وطنية لإنجاز عملية النقل في ظروف عادية، هذه الجامعة هي على أتم الاستعداد لتأطير ومساعدة أرباب الشاحنات الصغرى للتزود بجهاز قياس السرعة. أمافي ما يتعلق بإمكانية الرفع من الحمولة فقد تم الاتفاق على أن تواصل اللجنة التقنية دراسة هذه النقطة، وسوف تزودنا في الشهور المقبلة بالنتائج لهذه الدراسة، ولقد مكننا الحوار من إطلاع أرباب الشاحنات الصغرى على استراتيجية وزارة النقل القائمة على إصلاح النقل الطرقي ببلادنا وإعادة هيكلة مختلف مكوناته حتى يتمكن من ممارسة نشاطه في إطار من الشرعية واحترام القانون، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، أعتقد بأن الجواب نتاعكم يتضمن السؤالين معا، السؤال الذي سحب والسؤال الذي تقدم به السيد بلعباس حسوني، في إطار التعقيب لكم الكلمة السيد المستشار المحترم، السيد بلعباس حسون.

المستشار السيد محمد بلعباس حسون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات الإخوان،

كنسجلو بكل تقدير واعتزاز إلتزام الحكومة بالحوار ومواصلة الحوار، وكنسجلو كذلك أن الحكومة تتعهد بإضفاء المشروعية على واحد النوع من النقل اللي حدد للسيد الوزير رقم ب 000 60 ألف شاحنة، حيت 000 60 ألف شاحنة هي اللي كتشكل إلا كانت في وضعية غير مشروعة هي اللي من خلالها كيعيشو المواطنين بالساحة الوطنية، بالأسف أننا نجلسو هاذ المدة الطويلة كلها وهاذ النوع اللي مثلا لما تنجيو الناقشو من الناحية التقنية شاحنة بحمولتها تزن 6 طن و500 كيلو، أو هاذ الشكل، هاذ الشاحنة كتحرك في جميع أنحاء الوطن في بوادية ومدنه في جباله وسهوله، وهي تتجاوز هاذ الوزن هذا، وإربما الطاقة ديالها التقنية بالمقارنة مع اللي عندهم 16 اللي مرخص لهم 16 بالحمولة ديال 16 تتشابه في أطرها في وسائل القيادة ديالها في الفرملة ديالها وكيفاش هاذ النوع ديال الشاحنات هو اللي عملنا به في المسيرة، هو اللي تنعملو به في المناسبات اللي كنعملو بها التسخير لما نبغيو نقلو به الشمندر لما نبغيو نقلو قصب السكر، هاذ الشاحنات إلا متى تبقى معرضة لواحد النوع وهي كتنفع جميع المواطنين وهي حالة واحد العدد ديال المشاكل والجميع يرى ما تتعرض له، لذلكم السيد الوزير، وقد وعدتم، الرجاء أنه في إطار العمل المفيد المعقلن اللي خفف من المعانات ديال المواطنين وأننا نوصلو إلى علاج هاذ المشكل لأنه معالج مشاكل ديال الجهات اللي ما فيهاش الطرق اللي فيها عزلة اللي ماشي غي البضائع اللي تتنقل بواسطة حتى البشر السيد الوزير. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

هناك تعقيب للسيد الوزير، لكم الكلمة،

السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا، أريد أن أؤكد مرة أخرى أن اللجنة التقنية الذي عهد لها بدراسة مشكل الحمولة، بدأت في عملها منذ البارحة حيث أننا بكل نزاهة سوف نقوم بالتحريات اللازمة لكي نرى هل من الممكن أن نزيد في الحمولة أو لا؟ ولكن أقولها وأكررها مرة أخرى أننا لا يجب علينا أن نزيد في الحمولة، حتى نضع الوقاية الطرقية كذلك في خطر، نحن سوف نعمل على دراسة هذا المشكل دراسة عميقة وسوف أعطي نتائج في أقرب الأوقات إن شاء الله، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الآن ننتقل إلى المحور الثاني في إطار الأسئلة الآنية وهو المتعلق بالصيد البحري، ونعرض لسؤالين يتعلقان بهذا القطاع ، حول الصيد البحري.

السؤال الأول للمستشار السيد لحسن بيجيديكن، فليتفضل.

المستشارالسيد لحسن بيجديكن :

السيد الرئيس شكرا.

سؤال شفوي آني حول بعض التصريحات في شأن عزم المغرب على تنفيذ اتفاقية الصيد البحري، السيد الوزير يتردد في عدد من الأوساط وتتناقل بعض الصحف الوطنية والخارجية، خبر إقدام المغرب على تجديد إتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي، وينسبون ذلك إلى تصريحات رسمية حكومية خاصة بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد وزير الخارجية إلى إسبانيا، وحرصا منا على طمأنة الرأي العام المنشغل بهذه القضية والذي ينتظر جوابا صريحا وشافيا، لذا نسائلكم السيد الوزير، هل فعلا ستجدد هذه الإتفاقية؟ وإلى أي بعد تتصورون ضمان مصلحة البلاد وحماية ثروتنا البحرية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن لأصحاب السؤال الثاني، المستشارين السيدين محمد يحياوي، وسيدي مختار الجماني، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد اليحياوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد طلعت علينا بعض الجرائد المحلية والدولية بأخبار متضاربة أدلى بها بعض السادة الوزراء حول مشكل الصيد البحري والإتفاقية بين المغرب وإسبانيا، ونتذكر جميعا في هذه القاعة بأن السيد الوزير المكلف بالصيد البحري أكد بأنه لا رجعة في الإتفاقية، إلا أنه في الآونة الأخيرة فوجئنا بتصريحين للوزيرين كما قال الأخ الذي سبقني في الكلام، أثناء الزيارة الأخيرة لإسبانيا، وهذه الأخبار المتضاربة ربما أحدثت بلبلة في أذهان المواطنين، فلهذا نتمنى السيد الوزير أن يخبرنا بما ستجد في هذا الميدان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد التهامي الخياري الوزير المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أشكر السادة المستشارين اللي طرحو هاذ السؤال حقيقة باش نرفعو لبس ونحيدو واحد النسبة ديال البلبلة اللي وقعت خلال الأيام الأخيرة، هاذ البلبلة أنا طبعا كمسؤول على القطاع، شعرت باشي شعرت بها، عمليا التلفون ما سكتش هادي يومين من طرف المهنيين ومن طرف المواطنين اللي ماشي مهنيين، كيتساطو على الموقف المغربي، طبعا هاد الشي جاي لأن في بعض الجرائد كانت هناك أخبار نسبت إلى السيد وزير الخارجية كون وقام بتصريح خلال الزيارة ديالو الأخيرة إلى إسبانيا ولكن بلا شك السادة المستشارين تبعو شافو بأن السيد وزير الخارجية كذب تكذيب قاطع ما أوردته الصحافة ولكن يمكن لي ناكد ليكم، أولا بأنه اتصلت بوزارة الخارجية وبسفيرنا بمدريد وبكل الناس اللي كانو حاضرين خلال الزيارة ديال السيد وزير الخارجية اللي كينفيوا نفيا قاطعا أن زير الخاجية يكون قام بهاذ التصريح، السيد المستشار المحترم السيد لحسن بجديكن، كيعرف بأنه لما كنت في أكادير يوم الجمعة كنت باقي ما طلعتش على نشرة الأخبار أو معارفشي المحتوى، وطرح علي السؤال في إجتماع علني ورسمي، وقلت له من المستحيل أن يكون السيد وزير الخارجية قد قام بهاذ التصريح لأن السيد وزير الخارجية كباقي أعضاء الحكومة على علم بالموقف الرسمي ديال المغرب وقلت بأنه طبعا كاين ما تأوله الصحافة، وما يمكن أن تروجه الصحافة، قلت له بأنه قلت لك بأنه اذ الشي غير ممكن لأن الموقف ديال الحكومة واضح، ولكن باشي موقف جديد، موقف ديال الحكومة واضح منذ عام 1995 في القرار المشترك اللي واقع الإتخاد ديالو ما بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، زيادة على كون أن حنا ما عندنا ما تفاوضو مع إسبانيا، وإسبانيا ما عندهاش

الحق حسب القانون المنظم للإتحاد الأوروبي باش تفاوض فيما يخص القضية ديال الصيد البحري.

السياسة ديال الصيد البحري كما السياسة الفلاحية فيما يخص الإتحاد الأوروبي هي من إختصاص الإتحاد الأوروبي وليس من إختصاص كل دولة دولة، لهذا كناكد كما أكدت في نفس الأسبوع ديال الماضي بأن موقف المغرب هو الموقف اللي وقع منذ أن تكونت الحكومة واحنا تنقولو، قالو السيد الوزير الأول في خلال عدد من المناسبات وبالخصوص في الزيارة ديال الأقاليم الجنوبية وأكدته، وأكدته شخصيا في كل مناسبة مناسبة كانت وتأكد في البلاغ الرسمي اللي صدر ما بين المغرب وما بين إسبانيا خلال الزيارة الأخيرة اللي قام بها السيد الوزير الأول مع مجموعة من الوزراء ونا مكنفشي أي سر مدة أسبوع والبلاغ المشترك موقف على الفقرة الخاصة بالصيد البحري اللي اقترحنا واللي في الأخير صدر بدون تغيير فيها ولو فاصلة واحدة باش تكون الأمور واضحة، موقف ديال الحكومة المغربية ديال صاحب الجلالة نصره الله موقف ديال المغرب ديال الدولة المغربية هو عدم تجديد ديال الإتفاقية وهاذ الشي تنقولوه برباطة جاش باشي ضد إسبانيا باش ضد الإتحاد الأوروبي بل أكثر من ذلك كنقولوها من المصلحة ديال الإتحاد الأوروبي ومن المصلحة ديال إسبانيا وكل البلدان اللي يمكن يستافدو أو استافدوا في الماضي من هاذ القطاع أنه ميوقعش تجديد ديال الإتفاقية لأنه خالق إشكالية بالنسبة لباقي العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، وكل مرة كيخرج، هاذ الشوكة كتخرج باش تشوش على باقي العلاقات إلى قلت كناكد الموقف ديالنا أو كنطلب، كما قلت حنا حقيقة منذ أن تكونت الحكومة واحنا محافضين على الشفافية أو فاتحين في الوزارات على الخصوص إلى وقفت شخصيا في وزارة الصيد البحري.

بالنسبة للصحافة فاتحين القنوات ديال الإتصال، كنطلب من الصحافة ديالنا قبل ما تنشر خصوصا في هذا الميدان والميادين المهمة، قبل ما تنشر شي خبر على الأقل تأكد من الصحة ديالو، نعطيكم مثال باش تعرفو، هاذ الصباح كلكم قريتو في الصحافة بأن كاينة هناك زيارة ديال السيد وزير الفلاحة والصيد الإسباني إلى المغرب، وكل الصحافة ديالنا أشنو تتقول، ومن أوساط ديبلوماسية بمدريد سيتمحور نقاش السيد الوزير حول قضية الصيد البحري، غي باش تكون الأمور، أنا هاذ الخبر قريتو الصباح بحالكم في الصحافة، أن لا علم لي ولم يكن لي علم بأن السيد وزير الفلاحة والصيد الإسباني غدي يجي المغرب نهار 13 يوليوز، إتصلت بالسفارة ديالنا بمدريد، أشكاين؟ وا صدفة، ما كاينش شي خبر، صدفة، سمعوا، كاين شي لقاء بأنه راه غدي إجي يزور المغرب يوم 13و14 يوليوز، إتصلت بوزارة الخارجية، هادوك تيقولو أوساط ديلوماسية بأنه كاين نقاش حول الصيد البحري، واش عندكم شي خبر؟ قالو لي حنا ما عندنا خبار بهاذ الأمور، إتصلت بالسيد الحبيب المالكي، قلتلو واش فخبارك غدي يجي السيد وزير الفلاحة، قالي فعلا السيد وزير الفلاحة غدي يجي إمضاء على إتفاقية في الميدان ديال الفلاحة، ما بين الفلاحة ديالنا أو الفلاحة ديالهم وحنا صبحت الآن مطروحة في الصحافة ديالنا من أوساط ديلوماسية في مدريد ولو جريدة واحدة قبل ما تنشر الخبر، تنشر الخبر كي جاي عندنا راح تناقشو معانا أو فبلادنا وتنسيقو الخبر من أوساط ديلوماسية ; يعني أن هما كيكيفو الرأي العام ديالنا و يكيفو الخبر، طبعا يمكن عندهم مشاكل ديالهم خاصة بهم في ما يخص الرأي العام ديالهم، وكيحولو كل سفر ديالهم، يقولو على أنه باشي دافع على المصالح ديالهم، ولكن حنا ماندخلوش في هذا .. لهذا كنزيد مرة أخرى ناكد بالنسبة للصحافة راه مسائل مثل عادي من المصلحة un coup de fil (التيليفون) جانا هاذ الخبر اش رأيكم؟ ويقولو عندنا خبر آش كاين ولكن حسب المصادر ديال المغرب، المغرب كيقول بأن ماشي هذا هو جدول الأعمال.

أنا إلى حد الآن، لم أتوصل ولو باقتراح واحد من طرف لا السفارة ديال اسبانيا، وهي كيخصها تقوم بهاذ النوع ديال العمل في الرباط، ولا السفارة ديالنا في مدريد ديال اللقاء مع هذه الوزير ديال اسبانيا اللي غادي يجي هنا ، وكيقولو جاء يتناقش على الصيد البحري وانا مازال ما عارفش الآن حتى البرنامج ديالي واش من يوم 13 ـ 14 يوليوز؟ أنا موجود في المغرب، أو لا خارج المغرب؟ لهذا مرة أخرى طبعا، كنشكر السادة المستشارين اللي اعطونا المناسبة باش ناكدوا الموقف الثابت ديال المغرب، باش في نفس الوقت تكون مناسبة باش السادة الصحافيين والسادة المسؤولين

على الصحافة، حنا كنقولوا الأبواب ديالنا مفتوحة وما فيها باس التلفون في أي ساعة يمكن نعطيوا الخبر اللي ابغاوه. وشكرا.

المستشار السيد لحسن بيجديكن :

شكرا السيد الوزير المكلف بالصيد البحري، أعتقد أنه بعد التوضيح الواضح ليس هناك مجال للتعقيب، آه السيد المستشار تفضلو.

السيد وزير الصيد البحري :

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة والوضوح، ولكن، كمغاربة وكمهنيين، ملي تنقراو الصحف راه تنقراو الصحف، وخصوصا أن صحيفة مغربية محترمة المراسل ديالها هو اللي نشر الخبر، وكال ليك سمعت من وزير الخارجية المغربية صرح بهذا التصريح اللي حنا تنتساطوا عليه، ولهذا حنا كالرأي العام المغربي، أنه راه عندنا الاهتمام بالصحافة، والصحافة ديالنا راه تنهتموا بها واللي كتبتو الصحافة لا بد تخلق واحد النوع ديال التساؤلات في الأوساط المهنية خصوصا، ولهذا طرحنا هاذ السؤال لأن جميع الصحف، والصحف وطنية محترمة اللي طرحت هاذ الإشكالية . وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير، لكم تعقيب،

آه السيد المستشار المحترم تفضلو.

المستشار السيد البحياوي :

غير بغيت نذكر السيد الوزير، بأن الأخبار التي تنشر يعني من واجب الصحافة إخبار المواطنين، بما يروج في الساحة ربما أخبار غير صحيحة، ولكن المواطن لازم يكون على علم بما يجري في الساحة، وهذا هو المجال فعلا باش يكون تدقيق، ونتمنى أن يكون هذا آخر تصريح في هاذ الموضوع وما يكونش ربما أقول فلتة لسان، ولكن على الأقل يعبر على التضامن الحكومي ويعني على مشكل اللي هو مشكل وطني ماشي سهل، فلهذا حنا صرينا باش نوضعو هاذ السؤال، غير إنما ربما كسؤال صغير جدا، اللي فهمنا حنا من قراءة الصحافة وهو ربما إلا ماكانش حتى تجديد الاتفاقية واش ما كاينش هناك - يعني - نية في إعادة بلورة هذا الاتفاق في صيغة أخرى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة الآن للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصيد البحري :

كما أكد السيد الرئيس، أظن أنه إلا كان شي حد تيحرص على حرية الصحافة هو هاذ العبد هذا، لأن من الأنشطة ديالي كذلك ميدان ديال الصحافة، لكن كنقول أولا : أنا لاحظت ونتمنى بأنه يوقع تدارك عدد ديال الجرائد نشرو الخبر ولم ينشروا إلى حد الآن التكذيب، وهذا حقيقة من الناحية المهنية شيء غير عادي، كاين كاين خبر نشروه، كاين تكذيب ديال وزارة الخارجية، لم ينشر إلى حد الآن، أما فيما يخص هاذ القضية هذي، كيظهر لي راه ماكاينش فقط التضامن ديال الحكومة، كاين تضامن ديال الحكومة، كاين الحكومة خذات قرارات: في الميزانية، في تهييء ديال المخطط الخماسي، هناك إجماع ديال كل الأحزاب السياسية، هناك إجماع ديال الرأي العام الوطني، ديال البلاد، ما كاينشي قضية ديال التضامن ديال الحكومة في هاذ القضية، القضية كاين إجماع ولا يمكن أن يتصور أنا شي واحد غدا يقول لي شي واحد راه كال في هاذ القضية شي حاجة اللي ماداخلاش، أنا أول شيء كنقول مستحيل. لأنه حتى شي واحد ما غادي يخرج من الجماعة، حتى واحد ما يخرج من الجماعة، إجماع ديال البلاد حتى واحد ما غادي يمكن يخرج منو.

أما فيما يخص ... حنا واضحين، كنقولو تجديد الاتفاقية ما كاينش، كنقولوا درنا واحد التصميم خماسي، عندنا واحد العدد ديال الأهداف، أي تعاون مع أي واحد، اللي داخل في التوجه ديالنا ديال الاستغلال الوطني، في الوسائل الوطنية ديال الثروات الوطنية، حنا مستعدين باش نقلبو وباش نسمعو لو، وباش نقلبو على الوسائل ديال التعاون. وشكرا،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد وزير الصيد البحري.

أعتقد أن السيد وزير الصيد البحري و كذلك بقية الوزراء ووزراء العدل يدافعون كلهم على حرية الصحافة، وعلى حسن تطبيق

القانون، الآن ننتقل إلى الاسؤال الموالي وهو يتعلق بقطاع العدل ويتعلق بتسوية الوضعية الإدارية والمالية للمحتفظ بهم في إطار الخدمة المدنية، للمستشارين المحترمين : السادة أحمد السنيتي، محمد بوكمزة، عبد الرحمان بيجي، ومحمد السلامي.

الكلمة للمستشار المحترم لطرح سؤاله.

المستشار السيد أحمد السنيتي :

شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي موجه إلى السيد وزير العدل المحترم،

السيد الوزير، إن إحداث الخدمة المدنية كان الهدف منها تغطية النقص الحاصل في الإدارة العمومية، لكن وأمام تنامي الخريجين من الكليات والمعاهد العليا بعد التقدم والتطور الذي عرفته بلادنا في المجال التربوي، والاقتصادي، والاجتماعي، كان من الطبيعي أن يتم إلغاء هذه الخدمة بموجب قانون صادق عليه مجلس النواب وتضمن هذا الأخير مقتضيات ترمي إلى إدماج وتسوية الوضعية المالية والإدارية لجميع المحتفَظ بهم في إطار الخدمة المدنية بالصفة التي تخولها لهم الشواهد المحصل عليها، استجابة للخطاب الملكي السامي، الموجه في هذا الإطار بتاريخ 2 - 1 - 91، لكن الملاحظ هو أن هذا الإجراء لم يشمل العديد من المحتفظ بهم في بعض القطاعات ومنها وزارة العدل التي احترمت من القرار الاحتفاظ من الناحية الشكلية بصفة مغيبة، فيها الشروط القانونية ورتبت التابعين للوزارة بصفة كتاب مؤقتين دائمين، بدرجة سلم 5.

ذلك نطرح عليكم السيد الوزير السؤال التالي : ما هي التدابير والإجراءات العملية المزمع اتخاذها لتسوية الوضعية الإدارية والمالية للمحتفظ بهم في إطار الخدمة المدنية بالصفة التي تخولها لهم الشواهد المحصل عليها، إسوة بباقي القطاعات الحكومية الأخرى؟ شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيمان وزير العدل :

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بسم الله الرحمان الرحيم،

في البداية السيد الرئيس، إذا سمحتو ملاحظة مسطرية لأنه كيظهر وقع تغيير في ترتيب الأسئلة وفي البرنامج وحبذا لو كنا نتخبرو لأنه كانبرمجو بطبيعة الحال حسب البرنامج ديالكم لأن وقع الاتصال بيا بأنه خصني نكون حاضر في الثلاثة، سبحان الله السؤال الآني ما يتمش، فانا كنت هنا في الثلاثة، ولكن نوبتي وصلت في الرابعة يعني كيظهر أنه تضافو أسئلة، على أي حال أود أن أشكر السيد المستشار على هذا السؤال، وجوابي يعني في بعض الكلمات، بكل إيجاز:

أولا : وزارة العدل من بعد ما تم إلغاء الخدمة المدنية قامت بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لجميع الناس اللي هما كانوا داخلين في الإطار ديال القانون ديال 12 فبراير 1997، أقول أنها قامت بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لجميع الناس اللي هما كانوا داخلين في إطار ديال القانون 12 فبراير 1997، بكيفية أدق هذه العملية شملت 829 موظف، ويتعلق الأمر بفئتين هما الفئات المعنية بالأمر، بالقانون ديال 12 فبراير 1997، الفئة الأولى هما الناس اللي في تاريخ العمل بهاذا القانون، كانوا كيزاولوا المهام ديالهم في إطار الخدمة المدنية والفئة الثانية هما الناس اللي كانوا نهاوا المدة الأولى ديال الخدمة المدنية ولكن كان تم الاحتفاظ بهم تطبيقا للتعليمات الملكية، المجموع ديالهم 829 موظف، هانو كلهم تمت التسوية الإدارية والمالية ديال الوضعية وبالتالي ماعندناش في وزارة العدل. الآن، موظف واحد اللي هو موفر الشروط المنصوص عليها في القانون ديال 12 فبراير 1997، واللي ما تمتش التسوية الإدارية والمالية لهاذ الوضعية، ما عندناش.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، أريد أن أذكر السيد الوزير المحترم فيما يتعلق بجدول الأعمال أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، هي التي تنسق مع المجلس في هاذ الموضوع، وأخبر المجلس الموقر في هاذ الصدد بسحب سؤال باعتذار السادة المستشارين، المتعلقين الذين طرحوا السؤال يتعل بوزارة السياحة أنهم يعتذران ولهذا أخبرنا السيد وزير السياحة بهذا الاعتذار، قبل الوصول إلى القاعة. فالآن أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم قصد التعقيب.

المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير، على البيانات الواضحة التي أعطاها لممثلي الأمة، منذ دقائق، إلا أن بهذه المناسبة لا يفوتني أن أقول للسيد الوزير، إن حالة كتابة الضبط لا تقل سوءا عن حالة المدمّجين سيما وأننا نعلم السيد الوزير أن جهاز كتابة الضبط يتبنى الملف منذ ولادته إلى مماته، بحيث يسهر على تنظيمه في الجلسات وصدور الأحكام وتنفيذها ومع ذلك السيد الوزير يعلم ونحن نعلم أن الألوف من كتابة الضبط لازالو مجمدين في الرتب التي يستحقونها منذ من 15،12 سنة، لذالك نسائلكم السيد الوزير عن مصير هؤلاء الجنود المجهولين وهم كتابة الضبط، هل وضعيتهم في الترقية وفي التسوية، ستسوى وفي أقرب وقت أم هناك عائق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة ديالي كذلك موجزة غير لأقول أنني رهن إشارة المجلس والسيد المستشار، لكي أجيب عن السؤال المتعلق بكتابة الضبط، وبالمجهودات اللي حنا كنقوموا بها الآن من أجل تحسين وضعية الضبط، ولكن هاد الموضوع هذا ما عندو حتى شي علاقة بالسؤال، إذا كان تعقيب على السؤال فهو سؤال ثاني،غير يتطرح هاذ السؤال أو أنا مستعد نجاوب عليه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد وزير العدل، لابد أن نذكر أن القانون الداخلي ينص على وحدة الموضوع في السؤال ولهذا ننتقل إلى السؤال الثاني المتعلق بالحالة الوطنية لمحاربة التهريب للمستشار المحترم السيد عباس الومغاري ، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عباس المغاري:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يخفى على على سيادتكم، الضجة الكبيرة التي خلفتها الحملة الوطنية التي شلتها الحكومة السابقة ضد ظاهرة التهريب، بدعوى حماية الإقتصاد الوطني من الإنهيار وإحترام سلطة الدولة والقانون ولقد تاثر عدد كبيرمن الشركات التي اتهمت بممارسة التهريب فمنها من تبثت في حقه الإدانة ومنها من تم تبرئته من تهمة التهريب في محاكم الإستئناف الشيئ الذي دفع ببعض الهيئات السياسية والشخصيات الوطنية للمطالبة بتوقيف هذه الحملة ورفع الظلم الذي تعرضت له بعض الشركات وبعض رجال الأعمال والتجار بسبب تجاهلهم لقواعد والقوانين المنظمة لعملية التصدير والإستيراد والبيع والشراء.

لهذا كله تفضل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله فاصدر أمره المطاع بالعفو الشامل لفائدة الأشخاص الذين أحيلو على محاكم المملكة في قضايا التهريب ثم يضيف البلاد ثم يضيف بلاغ الديوان الملكي وقد شمل عطف سيدنا المنصور بالله

الأشخاص المعتقلين والأشخاص الموجودين في حالة سراح ولكن وللأسف لازال بعض المواطنين المغاربة والأجانب يعانون من تبعات هذه الحملة والأحكام التي صدرت في حقهم.

لهذا نطلب منكم سيادة الوزير تنوير الرأي العام الوطني وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية، هل تم إخلاء سبيل كل المعتقلين الذين اتهمو بالتهريب في هذه العملية؟ هل العفو يشمل كذلك الأشخاص الذين أدينو وحكم عليهم بالسجن والغرامة غيابيا وهم في حالة سراح مؤقت؟ هل الإعفاء يشمل كذلك الغرامات المؤدى والتي لم تؤدى، ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة :

السيد وزير العدل المحترم، لكم الكلمة.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر في البداية السيد المستشار على هذا السؤال اللي غدي يتيح لي الفرصة باش نعطي بعض البيانات حول هذا الموضوع، الملاحظة الأولى وهي ملاحظة أساسية جوهرية هو أنه السؤال يتعلق بموضوع العفو واحنا كنعرفو جميع أن العفو هو قرار ملكي سامي غير مقيد بأي شرط وغير خاضع لأي تعديل بأي تفسير وبالتالي هو قرار يعبر عن إرادة ملكية سامية تطبق في حين إصدار هاد الحكم.

فمع ذلك، وبعني نظرا لانشغال السيد المستشار، أنا بإمكاني أن أعطي بعض البيانات اللي غادي يمكن تكون جواب بالنسبة الأسئلة اللي طرح السيد المستشار المحترم.

فيما يخص العفو ديال شهر أكتوبر97 اللي خصنا نعرفو هو أنه إستفادو من هذا العفو جميع الأشخاص، أقول جميع الأشخاص اللي تمت المتابعة ديالهم أمام المحاكم في قضايا لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتهريب وذلك خلال فترة زمنية محددة.

جميع الأشخاص اللي كانو متابعين أو تمت متابعتهم أمام المحاكم في القضايا اللي هي عندها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا التهريب وذلك خلال فترة زمنية محددة ونتيجة لذلك فقد اتخدت جميع الإجراءات وذلك في وقتها يعني في حينه واتخذت كذلك جميع التدابير من أجل تنفيذ هاد العفو وتم بالفعل في وقته إطلاق صراح جميع المعتقلين اللي شملهم العفو وكذلك فتح جميع المحلات اللي كانت مغلوقة بأوامر قضائية وكذلك رد المحجوزات لأصحابها وكذلك إرجاع الغرامات المحكوم بها وهذا بدون تمييز مابين اللي صدر فيه أحكام حضورية وأحكام غيابية.

فهذا هو اللي يمكن لي نقول يعني بكيفية شمولية أعتقد بأنه فهاذ الجواب كاين كل العناصر للجواب على الأسئلة المطروحة من السيد المستشار المحترم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد وزير العدل،

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

السيد الوزير المحترم على التوضيحات في الحقيقة الشافية الكافية لتوضيح الموضوع وسبب طرح هاد السؤال السيد الوزير المحترم جاء بناءا على طلب بعض، يعني التجار والمهتمين بالموضوع الذين اتهمو في نفس العملية وأخبركم السيد الوزير أنه بإمكاني تزويدكم ببعض ملف أو بعض الملفات للأشخاص الدين، يعني تم اتهامهم وهم في حالة صراح مؤقت لازالوا بالخارج يعانون من هاذ المشكل هذا لأنهم يتعرضون لابتزازات ويقال لهم أنكم ممنوعون من دخول التراب الوطني والأموال دياهم لازالت مجمدة هنا في المغرب السيد الوزير المحترم وأخبركم هو أنه الغرامات التي حكمو بها لازالت كذلك مجمدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، بطبيعة الحال هادي إذا كانت ملفات وحالات خاصة حنا مستعدين ندرسوها غير من المفيد أنه نفهمو

بأنه أولا العفو مكيجعلش من التهريب شئ مباح وأنه جريمة التهريب مازالت قائمة قبل المدة الزمنية المحددة وبعدها وخلال المدة الزمنية المحددة، فالناس اللي هما متابعين من أجل التهريب هما متابعين من أجل التهريب وما عندهم حتى شي صفة باش إيكونوا مستفدين من العفو.

كاين كذلك ناس اللي هما حكمو بسبب التهريب قبل هذه المدة والناس اللي هما حكمو بسبب التهريب بعد هذه المدة.

كاين كذلك الناس اللي هما تحكمو من أجل التهريب خلال هاديك المدة ولكن تبين أنه مع التهريب كانت مسائل أخرى اللي هي ماشي مشمولة بالعفو فلهذا إذا كانت حالات خصنا ندرسو واش هي حالات قبل أو حالات بعد أو حالات داخل المدة الزمنية ولكن مختلطة بمخالفات أو بجنح أو بجرائم أخرى أو ندرسو حالة بحالة واللي يمكن لي نؤكد هو أنه هاد العملية التي تمت بكل ضبط وبكل حزم وأنه كانت عندها مقاييس و ضوابط وأنه بطبيعة الحال تم إخبار المعنيين بالأمر باش إيقومو هما نفسهم بالإجراءات فإذا كان شي معني بالأمر ماقامش هو بالإجراءات بطبيعة الحال مفيكنش استرجع إما البضائع ديالو أو البضائع وإما أموال وإما غيرو، على أي حال حنا مستعدين ندرسو حالة إلى كانت حالة خاصة باش نبينو كيفاش تعاملنا مع هاد الموضوع من حيث تنفيد العفو لأنه هنا كتبدا أو كتنتهي الصلاحية ديال وزارة العدل و في تنفيد القرار الملكي السامي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على هاد المساهمة الإيجابية في هذه الجلسة وننتقل الآن إلى قطاع وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية بسؤال يتعلق بملكية القطع ملكية الأرضية بالمناطق الصناعية للمستشار المحترم السيد حمادي مورو، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد حمادي مورو:

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال سيدي الرئيس، كنشوف وزير الصناعة ماشي هنا باش إيجاوبني، إلا كاين شي حد اللي غادي جاوبني.

السيد رئيس الجلسة :

ما كاين أ السيد المستشار المحترم، أحيط المجلس علما أن السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية سيتولى الإجابة عن وزير التجارة والصناعة في الجواب على سؤالكم، تفضلو.

السيد المستشار:

طيب، سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السؤال حول الناطق الصناعية، المناطق الصناعية اللي كيخلقو جداد اليوم فهما كيكونو في الجماعة القروية ما كيكونوشاي في الجماعة الحضرية، باشي من البداية ديالهم من بعد إما كتكبر الجماعة الحضرية إما كذا، الآن خلقت واحد البلبلة، مثلاً طنجة، إعطا واحد الظهير لواحد السيد، عمل واحد الجمعية، أو جاب، ركز على واحد الملك مشترك، الملك المشترك ماكايكونشاي في المنطقة الصناعية، كان تعطى ملي كانت المنطقة حضارية، كانت تتصرف عليه الحضارية ولكن ما عندهاش الإمكانيات، اليوم داخل البلدية هي اللي كتكون بها هي اللي كتسهر عليها، 130 كثر درهم لواحد للمترو كاتجي 130 مليون، هادي 20سنة والسيد تيتخلص لا حساب لاعقاب والناس راهم في المحاكم كلهم ما باغيينش يخلصو.

كيفاش أو البلدية تتخلص أو تتصلح، ونخلصو ضرائب الماء الطايب الآن ليوما تيصيفط لينا حنا في المحاكم كولو 10 ديال المليون أولا 20 أولا 30 أو40 الآن كنبهو من معالي الوزير عندك هاد الشئ يوقع لمناطق الصناعة اللي هي عاود خلقت ..... هذا عندك عاود هاد نفس القضية هادي، هادي لاعلاقة بها باش تكون ملك مشترك. هادي واحد العمارة تتبقى كأداة البورتيرو أو الصيانة أو أي حاجة أما منطقة صناعية، الملك ديالي أو داز للبيع كيتوجد ديالي لاعلاقة باش هو يمنعني نكون في هادك الجمعية بالقوة.

نرجو من السيد الوزير أنه يلغي علينا هاد السيد اللي هو عمل هاد الظاهرة هادي أو تم عمل السهوم وهو الميتروس حازت 13 المائة 130 مترو وَدّى 13 هكتار، دا منطقة صناعية بوحدو أو مطبق القانون، هو عمل كل مترو بصوت معمرنا نوصلو معاه لشي حق ... 13 هكتار، أنا حازت هكتار فين غدي توصل معاه، دائما هو الغريبة عندو، الآن غير هاد القضية هادي اللي، واش تعطات لو هاد الصلاحية مع الدولة اللي عطاتلو باش هو يخلينا مربوطين كيقول ملك مشترك، كنقول ملك باشي مشترك الملك وهو كل واخد ديالو أو حر أو libre وبالتالي كيخلصو واحد الضريبة البلدية لا علاقة بهادا باش درنا هذا نرجو يراجعو هادا ويمنعو هاد الشي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة، الجواب، نيابة عن السيد وزير التجارة والصناعة.

السيد حسن الماعوني كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديال السيد المستشار المحترم كيعطينا فرصة باش نتكلمو على الدور ديال جمعيات المناطق الصناعية كلنا تنعرفو أنه كان تعمل واحد البرنامج وتنجز منو كثير كما كان يسمى بالبرنامج الوطني للمناطق الصناعية وتنجز منو كثير ولكن اللي تنلاحظو هو أن هاد العملية هادي باقي تبعينها مشاكل كثيرة وهاد المشاكل تنجي من انعدام واحد الصيانة والتسيير والحراسة وتسهيلات للعمل ديال الوحدات اللي موجودة في هاد المنطقة ولهذا في الطريقة الجديدة اللي كانت وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية نهجتها هي أنها يدعمو خلق جمعيات بالإتصال وبانسجام مع القطاع الخاص وهاد الدور ديال الجمعيات هو باش إيسهلو هاد المسائل كلها اللي شفناها لعبت واحد الدور سلبي فهاذ البرنامج الوطني اللي كان قبل، واللي بغيت نذكر به هو أن البرنامج خصوص المناطق الصناعية المنجزة في إطار هاد البرنامج الوطني الوزارة تتحث حتى في هاد الناطق هادو اللي تيعملو في إطار داخل هاد البرنامج الوطني اللي فات الوزارة تتحث المشاركين ومستعملي المناطق باش يعملو جمعيات باش إيتفاداو مشاكل اللي هي كثيرة اللي تتلعب واحد الدو سلبي كيما قلنا في العمل ديال المناطق وفي التشجيع ديال الإستثمار.

والتذكير فقط هاد الجمعيات تتعمل على دور الظهير ديال الجمعيات ديال نونبر1958 وكذلك تتوافق مع المادة 20 من ميثاق الإستثمار كاين واحد ميثاق الإستثمار اللي تنعرفوه كلنا المادة 20 منو تتعطي حق تكوين هاد الجمعيات مابين المستثمرين وبين المستعملين ديال المناطق الصناعية.

فيما يخص الملكية المشتركة اللي شار ليها السيد حمادي مورو في سؤاله بين الخواص والجمعيات، هادي تتخص غير المرافق العامة هادوك الزناقي أما فيما يخص البقعة ديال الأرض والمعمل إلى آخره.. والوحدة ديال الإنتاج ما عندها حتى علاقة بها إنما في ما يخص الزناقي اللي كاينين والأرصفة وهاد المناطق العامة اللي هي تتجمع ما بين هاد الناس هادو.

و باش نبينو الأهمية ديال هاده الجمعية يمكن نعطيو واحد المثل ديال الجمعية اللي في الدار البيضاء، جمعية مولاي رشيد اللي هي فات هاد الأهداف ديالها وفات الأهداف اللي معمولة من أجلها اللي هو الحراسة و تسهيل العمل ديال أسميتو ووصلت حتى عملت واحد المكتب ديال الجمارك في المنطقة وهذا هو المطلوب وتنؤكدو السيد المستشار أننا إلى كانت شي حاجة اللي خارجة على تطبيق هاد القانون سواء الجمعيات ديال 58 ظهير الجمعيات ديال 58 أو L'article 20 ديال Le code des Investissements فما كاين حتى مشكل باش نشوفوه أو نعملوه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة الكلمة للمستشار المحترم من أجل التعقيب.

السيد المستشار :

السيد الكاتب العام، هنايا، ماشي عمل جمعية وغيرها بوحدو في ... هملها على مستوى هاذي ما بقاتش جمعية يعني باش نقولها كي بغيت تعبر اللي كتصلح أو تتغير، أصبحت واحد القضية اللي

هي سياسية، ما بقاتشي جمعية اللي هي كا ينفعو بها كله المواطنون، هو عملها كيف بغى هو. كنقولك 13 هكتارأو عطيتيه الحماية. فوق ما عملنا اجتماع تيرفضنا، ردنا خالف القانون د العالم، الروس.... عندها 3 مليار، وموريطانيا عندها 500 الناس. والناس بحال بحالو وهذا بوحدو كيصرط، عملنا الميتاج والدولة عطاتو 13 هكتار. علاش هاد 13 هكتار؟ واحد تيبني 1000 مترو، تيبني 3 طبقات باش يعمل الصناعة، وهو تم كيرعى فيها، كيخص تراقب لو ديك الارض اللي عندو خاوية واقفين عليها، 13 هكتار وتعطيه الحماية! آش من حماية عندي باش نعمل معاه هنايا؟. الملك والشارك آشنو غاد نتشارك معاه؟ نرجوكم تراجعوها مع هاد السيد وحنا غادي نكتبو لكم في الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب السيد كاتب الدولة.

ليس هناك تعقيب، أعتقد أن الملف نتاعكم صار كله للسيد الوزير لإكمال البحث في هاذ الموضوع الخاص. ولهذا ننتقل الآن إلى سؤال آخر يتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني ويتعلق بالتغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي والصيد البحري للمستشارين المحترمين : السادة محمد قرو، محمد الرحموني، محمد أوحلو، عبد الرحمان أوشن، محمد أوشتو، حسن واهروش، عبد الحق بوكرين، عبد الرفيع بوهليل، قاسم الغزوي، محمد الرايس، العربي خربوش، عبد الكريم الودغيري، ورحال الزكراوي.

أذكر السادة أصحاب هاذ السؤال أن السيد كاتب الدولة المكلف بالتضامن والعمل الإنساني سيتولى الإنابة عن السيد وزير التنمية الاجتماعية، إذن الكلمة لأحد طارحي السؤال لتقديم هاد السؤال.

السيد المستشار :

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارين،

حقيقة أن هاذ السؤال، كنا قدمناه في إطار الأسئلة المحورية، للتدارس بشأنه بهاد المجلس الموقر، ووجهنا في هذا الصدد رسائل إلى الفريق الكنفدرالي وإلى عدة فرق وطالبنا كذلك باجتماع اللجنة المختصة نظرا لأهمية هاذ السؤال، وما يتعلق بالإنتاج الوطني والرافد الأساسي لهاذ الإنتاج ألا وهو الطاقة البشرية فكلنا يعلم السيد الرئيس، أن القطاع الفلاحي والعاملين بهاد القطاع لا يستفيدون من أي شيء ما عدا التقاعد، وكلنا يعلم أن هاد القطاع يشغل يد عاملة نسائية بكثرة، كما يشتغل به عمال متنقلين، معنى موسميين، وينتقلون من جهة لأخرى. غير أنه رغم هاذه المسائل أصبح الكل يعلم أنه هناك عدة نزاعات أصبحت حاجزا دون الاستمرار في الاستثمارات في هذا القطاع، وذلك ناتج عن وضوح قوانين أو ليس وضوح قوانين فقط، بل تحيين هذه القوانين واحترامها من طرف المشغل والعامل.

وبناء على هذا، بسطنا هذا الموضوع وعلما منا أنه ليس الآن المراد هو أن نلقي سؤال ثم نستمع إلى جواب ولكن هناك اقتراحات : فالمراد إلى متى ستتم تغطية اجتماعية شاملة بما فيها التغطية الصحية وكذلك الاستفادة عن التغطية العائلية في هاذ القطاع؟ وإلى متى سيتم تنظيم هذا القطاع حتى لا يبقى المشغل هو المسؤول؟ وكثيرا ما يقع هناك عدة تلاعبات في تأدية الاقتطاعات لفائدة العمال، الشيء اللي تينتج عليه واحد العدد ديال النزاعات أو هو الحجرة اللي ثابتة أمام هذا القطاع.

إذن، بصفة عامة هذا هو القطاع الفلاحي. أما في قطاع الصيد البحري الكل يعلم أنه الاقتطاعات تكون ناتجة عن المنتوج المصاد في حين أنه الاقتطاعات التي يستفيد منها العمال هي التي تترتب عن ثلاث سنوات الأخيرة، أي من 57 عام الى 60 عام، وهي اللي تاتحسبلهوم في هاد التغطية ديال التقاعد.

إذن المطلوب من السيد الوزير، هو أنه حقيقة هاذ الموضوع هذا راه ماشي موضوع اللي غادي ناخدو فقط فيه الجواب، هو أننا تنطالبو أنه تعقد هاذ اللجنة في إطار الأجوبة اللي غادي نسمعوها من معالي السيد الوزير فيما يخص هاذ المواضيع، تنطالبو أنه الطاقات الفعالة كلها اللي تتجمع هاد المجلس الانعكاف على هذا الملف قصد إيجاد الحلول الملائمة له، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد كاتب الدولة للجواب.

السيد كاتب الدولة :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال المتعلق بالقطاعين المهمين وهما القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري، وحقيقة السؤال في محله، بحيث أن هاذين القطاعين يشكوان من ضعف التغطية الاجتماعية.

فيما يخص القطاع الفلاحي، حقيقة ولو أنه هناك ظهير شريف ديال 8 أبريل 1981، اللي تيعطي نفس الصلاحيات فيما يخص التغطية الاجتماعية للقطاع الفلاحي باستثناء بطبيعة الحال التعويضات العائلية، تيتبين على أرض الواقع أنه كاينة إشكالية تطبيقية فيما يخص هاذ الظهير، والآن مرت على الظهير سنوات عديدة مايقرب 17 سنة، وتبين عدم ملاءمته كما قلت في تطبيقه على أرض الواقع وذلك لأسباب عديدة أذكر منها :

- عدم استقرار عمال القطاع الفلاحي ،

ثم كذلك كما جاء في سؤال السيد المستشار:

- طبيعة العمل الموسمي للأجراء الفلاحين،

- وكذلك تفتيت أغلب الضيعات، وصغر مساحتها.

هاذ ي كلها معطيات اللي حقيقة تتبين ضعف التغطية الاجتماعية بحيث أن هاد التغطية تتشمل فقط 20 000 عامل في العالم القروي،

كان تحسيس قام به صندوق الضمان الاجتماعي ودار حملات للتسجيل اعطت واحد الأكل ديالها بحيث هناك 6000 مؤمن من رواتب الشيخوخة أو غيرها، في هاذ الحملة التحسيسية اللي قامت بها إلا أن هاذ الشيء كله عنده واحد الحاجز للمعطيات الذاتية اللي ذكرتها فيما قبل.

فلهاذ المعطيات هاذه، جات في الندوة الوطنية حول التشغيل اللي كانت في مراكش في ورشة اللي كانت تهتم بهاد بالموضوع هذا، أنه تكون توصية اللي تتقضي بالعمل على ملاءمة نظام الضمان الاجتماعي لخصوصيات القطاع الفلاحي، وتقرر إذن تنظيم يوم دراسي، يضم جميع الفاعلين هنا بطبيعة الحال تيخص جميع المتدخلين وزارات وهيئات مهنية وهيئات منتخبة وكذلك مؤسسات مختصة باش تلقى حلول اللي تتوالم هذا القطاع الفلاحي بحيث أن القطاع الفلاحي هذا هو الإشكال ديالو، إشكال ملاءمة التقنيات المستعملة في المدن ما تتلاءمش في العالم القروي.

فيما يخص بما أن الوقت انتهى، فيما يخص الصيد البحري، فهنلك تقدم كبير جدا بحيث أن كاين بروتوكول اتفاقية ما بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصيد البحري اتجاه تحسين هاد الخدمات وكذلك ماشي غير التحسين ديالو فيما يخص المؤمنين فيما قبل، ولكن كذلك باش يتجاوز ويمشي للناس اللي تيعملو في الصيد الساحلي اللي كذلك تيعانوا بحالهم بحال الناس في الميدان الفلاحي، وهذو هما الإجراءات اللي غادي يكونو.

اللي بغيت نشير ليه وهو أنه أول مرة تفتحو هاذ الملفات، هانو جوج ملفات ضخمين وتفتحو فيما يخص في إطار العمل الحكومي الحالي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة المحترم،

الآن، هناك تعقيب من السيد المستشار أم ننتقل إلى السؤال الموالي؟

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بالإضراب الوطني للعاملين في قطاع التكوين المهني للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحمان بيجي، سعيد التادلاوي، عادل المعطي، محمد بوكمزة، محمد الزعيم وأحمد السنتيسي.

الكلمة لأحد طارحي السؤال.

المستشارالسيد محمد السلامي :

باسم السيد سعيد التادلاوي رئيس الفريق نلتمس تأخير هاذ السؤال إلى جلسة مقبلة وفق النظام الداخلي،

لأنه الآن يوجد في مهمة برلمانية في الأقاليم الجنوبية .

وشكرا،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم. طبقا للنظام الداخلي سيؤجل هاذ السؤال إلى جلسة لاحقة. ننتقل إلى السؤال السادس ويتعلق بالاقتطاع من أجور المضربين للمستشار المحترم السيد محمد الفطواكي.

السيد المستشار المحترم،

إذا سمحتو سيجيب عن هاذ السؤال السيد وزير الوظيفة العمومية فإذا سمحتم سنأخر في انتظار التحاق السيد الوزير الذي أخبرنا بأنه في الطريق.

ننتقل إلى السؤال السابع :

إدارة التعاضدية العامة للمستشار المحترم السيد احمد المالكي. نفضلو لكم الكلمة يا أستاذ.

المستشار السيد احمد المالكي :

شكرا للسيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء المحترمين،

تتسم إدارة التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية في كيفية تعاملها مع المنخرطين بنوع من التماطل والتأخير في أداء واجبات ملفات التطبيب، بحيث يطلب من الموظف المنخرط بالتعاضدية الانتظار تقريبا سنتين، حتى يتمكن من الاستفادة من التعويضات الهزيلة والبسيطة جدا. والتي لا تبلغ حتى نصف ما أنفقه، يحدث هذا السيد الوزير، في الوقت الذي تتعالى فيه التصريحات المتكررة حسب البرنامج الحكومي المقدم لنا بإجبارية التأمين الصحي لكافة المواطنين، وإلزامية الانخراط في التعاضدية.

من هذا السيد الوزير، ألم يحن الوقت بعد للنظر في أساليب دراسة الملفات المطروحة على التعاضديات بتقليص مدة معالجتها؟، وهل يمكن العمل على إعادة النظر في قلة التعويضات المقدمة للمنخرطين؟. وما هو دور ممثل التعاضدية الذين يختارهم الموظفون لتمثيلهم إذ لم تمنح لهم صلاحية استقبال ملفات المنخرطين ودراستها وأداء مستحقاتها إقليميا دون اللجوء إلى الإدارة المركزية التي شحنت بأعداد من الملفات؟.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للجواب على هذا السؤال المهم.

السيد الوزير:

نعم السيد الرئيس، السؤال الموالي حتى هو في نفس الموضوع، واش ما تيشوفش السيد المستشار اللي غادي يطرح السؤال لأن جواب نفس السؤال إلا كان ممكن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

إذن السؤال الآخر هو بطء التعويضات المستحقة للمنخرطين في التعاضدية العامة للمستشار المحترم السيد ادريس بوجوالة.

المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد ادريس بوجوالة :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون،

أتمنى أن يؤخذ هذا السؤال بعين الاعتبار لأنه فعلا مهم جدا.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تعمل فيه حكومة صاحب الجلالة نصره الله على أن تشمل التغطية الصحية جميع الموظفين العاملين بقطاع الوظيفة العمومية والمستخدمين نجد التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية بالمغرب، تتباطأ بشكل جد ملحوظ في تعويض المنخرطين بحيث يصل هذا ا لتعطيل إلى الأربع سنوات تقريبا في جل الحالات في الوقت الذي تأخذ مستحقاتها من المنخرطين كل

شهر، فليس من الأخلاق في شئ ولا من الأعراف والتقاليد الإدارية أن لا يوجب المنخرطون على مختلف الرسائل والتوضيحات والإستفسارات التي يبعثونها لهذه التعاضدية لأنه في نظرنا مس بكرامة المنخرطين ودوس على حق من حقوقهم من هذه التعاضدية التي يجمعهم بها عقد الانخراط، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة إتخاذها لجعل حد لهذه الممارسات وإنصاف كل المنخرطين بتسوية أوضاعهم وشكرا

السيد الرئيس شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

كلنا آذان صاغية للإستماع إلى جواب الحكومة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا للسيد الرئيس االمحترم،

شكرا للسادة المستشارين الذين طرحو هاد السؤال المهم والذي يشغل بلا شك هاد المنخرطين في التعاضدية، حقيقة الإشكالية متواجدة، متواجدة والأساس ديالها هو عدم التوازن المالي المتواجد عند التعاضديات بسبب سهل الفهم وهو أن المنخرطين معدل الإنخراط السنوي وهو 700 درهم، أما معدل العلاج السنوي وهو 1100 درهم فبالتالي كيتبين ليكم الفرق وعدم التوازن المالي اللي عند التعاضديات.

زد على ذلك أن اللي تيجعل هاذ الاختلال المالي يأتي كذلك من المشغل هو الإدارة اللي مدة طويلة ماكتنتش تتعطي الحصة ديالها، كانت تتعطي مساهمة في الميزانية ديال التعاضدية ولكن ما كانتش تتخلص لأن المشترك تيعطي 350 درهم يعني في المعدل والمشغل تيعطي 350 درهم، الدولة ماكانتش تتعطي هاذيك 350 درهم، وبالتالي مع تصاعد التكاليف ديال العلاج هاذ الخلل ديال المالية تعوصت وكان ما كان.

الآن فيما يخص أشنو قامت به الحكومة هناك أولا بعض التدابير الواردة في اتفاقيات دارت مع الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي اللي فيها التعاضدية العامة ومنها : أداء الدولة لحصتها كمشغل وبالتالي راه الدولة اعطات 80 مليون ديال الدرهم في هاذ السنة هذه باش تساهم في الميزانية ديال التعاضدية، وتتلتزم الدولة كذلك والصندوق بمراجعة وعاء أو مقدار الاشتراك بطبيعة الحال بقى الاشتراك كما هو كان.

هناك من التدابير إعادة تنظيم هياكل الصندوق عن طريق الافتحاص المالي والعملي بهدف عقلنة أساليب تدبيره المالي وتسييره الإداري.

والآن راه كاين هاذ الافتحاص جاري به العمل ، ومن طبيعة الحال مللي غادي تكون النتيجة ديالو غادي يكون كذلك معالجة المشاكل التسييرية فيما يخص الصندوق.

هناك كذلك التزام الصندوق بتسويات بياناته المحاسباتية وتحسين وضعيته البنكية، والمالية. بطبيعة الحال عبر الاقتضاء باسترجاع الديون المترتبة على الغير وكذلك التعاضديات التابعة لها، حتى هي تتسأل الفلوس. وراه عندكم بين يديكم في البرلمان النص اللي تيخص تعميم التغطية الصحية على جميع أعوان الدولة والجماعات المحلية، هاذي كذلك غاد توسع شويا الصحن ديال المنخرطين، وبالتالي غادي تحسن الموارد ديال الصندوق.

هانو هما باختصار السيد الرئيس، بلا ما نطول عليكم التدابير العملية في انتظار من طبيعة الحال هاذ التوازن المالي يرجع للصندوق، ومن بين كذلك في الاتفاقية، هناك أن من الآن فصاعدا أن إرجاع المصاريف ما غاديش يفوت 90 يوما، (ثلاثة أشهر) فهانو هما بعض التدابير اللي من طبيعة الحال خصها شوي ديال الوقت باش تاخذ محلها، وباش تعطي النجاعة ديالها والاكل ديالها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة، هناك تعقيب للمستشار المحترم. شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال الذي أجلناه. المستشار تفضلو، لكم الكلمة.

المستشار السيد ادريس بوجوالة :

شكراالسيد الرئيس، وكنشكر بدوري السيد الوزير على هذا الخبر السار اللي جانا به وهو أنه التعويضات غادي تكون في 90

يوما، هذا شي كيبشر بالخير فعلا، مافيها باس السيد الوزير، نعطيوكم بعض المشاكل والمعاناة اللي تيعانيوا منها بعض المواطنين، وحنا دائما تنسمعوا في إطار التغطية الشاملة، التغطية الصحية الشاملة، وكما هو معروف عند الجميع، أنه عدد المنخرطين الموجودين عندنا في التعاضدية فهو لا يتعدى 15%، السؤال المطروح يعني كاين 85% غير منخرطين في هذه التعاضدية.

السيد رئيس الجلسة :

أكرموا أخاكم بالإنصات.

المستشار السيد ادريس بوجوالة :

وكاين واحد البرنامج داز في الإذاعة الوطنية خاص بالتعاضدية، والمشاكل اللي تيعانيوا منها الموظفون المنخرطون في التعاضدية العامة أولا التعاضدية بصفة عامة، الجميع أجمع على أن هناك مشكل نتاع التسيير، والمعاملة فيما يخص هاذ الناس الي منخرطين، فما فيها باس السيد الوزير نعطيكم بعض المشاكل كذلك اللي كيعانيوها بعض المنخرطين في مدينة وجدة على الخصوص، وهو أن بعض المنخرطين ما يسمحوش ليهم باش يتعالجوا في بعض المصحات، فهذا تيعتبر يعني حتى المصداقية ديال التعاضدية ما بقاش عندها مصداقية، هذا نتمنى باش تاخذو بعين الاعتبار، وهناك تمييز في الاستفادة يعني تنشوفو بعض الموظفين بساط تيتمنعو يمكن باش يتعالجو في مصحات بساط، وهناك بعض المحظوظين يعني اللي منخرطين يمكن يسافرو إلى بلدان في الخارج، وعندي بعض الاقتراحات ونجردهم بسرعة لأن الوقت مايسمحش.

كنقترح السيد الوزير :

- باش تم تصفية الملفات الكاملة يعني الملفات العالقة، والتواصل بين إدارة التعاضدية والمنخرطين يعني الإنسان مللي تيراسل التعاضدية خصو لا بد يتوصل بجواب، هذا أضعف الإيمان.

- وإرجاع المصداقية للتعاضدية

- وخلق مصحات تابعة في جميع جهات المملكة للتعاضدية.

وهذا كله باش ربما هاذ التعميم يعني الانخراط الصحي لجميع الموظفين، الأمنية ديالنا وهي أنه التعميم الصحي يكون لجميع المواطنين، وما يمكناش نشوفو واحد النهار حتى المواطن البسيط يمكن لو يتعالج بدون مقابل، ونشوفو ليها واحد الصيفة كما شفنا لقناة "دوزيم" كي درنا دوزناها يمكن حتى هاذ القضية نشوفو ليها واحد الصيغة اللي حتى المواطن يتعالج.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة في إطار التعقيب.

السيد كاتب الدولة :

شكرا السيد الرئيس على صبركم،

في الحقيقة الكل تيعرف على أن التعاضدية عطات يعني خدمات مهمة جدا لبزاف ديال الناس، لا ماشي غيرفي الطبقة الكبيرة، حتى ... راه معروف يعني حولكم شحال من واحد مشى دار عمليات إلى آخره، وبثمن باهض، وهو من وسط بسيط، يعني أن إلا كانو تاريخيا بعض المشاكل أظن الآن، الأشياء غادي تتحسن، والآن ولات المعلوميات تتبع هاذ المسألة هاذه، وبلا كان شي مشاكل مع بعض المصحات وهو راجع للديون المتراكمة ، والخلل اللي كاين ما بين التعاضدية والزبون ديالها، من طبيعة الحال هذا اللي تيطرح بعض الإشكالات ولكن هاذ الشيء كله راه غادي إن شاء الله في التجاوز لأن التعاضديات تيلعبو واحد الدور خصنا نعترفو ليهم بهاذ الدور هذا، المهم فيما يخص التغطية الصحية راه يعني مهمة جدا والآن عاوتني هاذ التغطية الصحية غادي تزيد، تزيد فئة أخرى لجميع الموظفين في الإدارة وفي الجماعات المحلية وذلك الوعاء سيزيد يكبر وبالتالي ستتحسن خدماتها الآن كاين افتحاص كذلك وإلى كانت بعض المشاكل ستظهر فيما يخص التسيير وبالتالي يعني يجب أن نكون متفائلين وانعرفوا بان هاذ التعاضديات قدموا خدمات مهمة جدا للمنخرطين عندهم من طبيعة الحال فكل حاجة تسير في تحسن.

وشكرا.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة.

ننتقل الآن إلى السؤال الذي أجلناه المتعلقة بالإقتطاع من أجور المضربين للمستشار المحترم السيد محمد الفطواكي.

لكم الكلمة .

المستشار محمد الفطواكي :

شكرا سيدي الرئيس .

بادئ ذي بدء أود أن أشير إلى أن هذا السؤال كنت قد طرحته كسؤال اني موجه إلى السيد الوزير الأول المحترم الذي أتمنى له بهذه المناسبة الشفاء العاجل والصحة الكاملة إلا أن هذا السؤال أحيل إلى سؤال شفوي من طرف المكتب رغم أن الأمر يتعلق بفئة عريضة من الموظفين الذين يعانون من جراء حيف هذه الاقتطاعات وأعود إلى سؤالي.

سيدي الوزير المحترم ،

من المعلوم أن كلا من المواثيق الدولية والدستور يضمنون لجميع المواطنين موظفين كانوا أو عمال حقهم في ممارسة الإضراب إلا أن منشورا صادرا عن الوزارة الأولى بتاريخ 22 مارس 93، تحت رقم 82 في موضوع الإنقطاع المدبر عن العمل موجه إلى جميع الوزارات يحثهم فيها على اقتطاع قيمة مدة الإضراب من أجور المضربين مما يشكل خرقا سافرا من طرف السلطة التنفيذية آنذاك للقوانين الضامنة للحريات النقابية وخاصة الفصل 14 من الدستور فكما أن على الموظفين والمستخدمين والعمال واجبات إزاء الإدارة تلزمهم بها وتسهر على تنفيذها كاملة عبر ترسنة من القوانين والمراسيم والمذكرات وبشكل إذعاني في كثير من الأحوال فإن لهم عليها أيضا حقوقا مادية ومعنوية كان من الأجدر أن تحرص الإدارة على أن يتمتعوا بها في جو من الأمن والسلم الإجتماعيين دون أن يجدوا أنفسهم مضطرين للدفاع عنها بوسائل مشروعة قانونا ألا وهو الإضراب.

من خلال ما تقدم نجد أن الإدارة بسبب تعنتها هي التي تدفع موظفيها ومستخدميها وعمالها عنوة للتوقف عن العمل عبر إضرابات لضمان حقوقهم وحمل الإدارة على الوفاء بالتزاماتها ناهيكم عن ما يشكله الإقتطاع أصلا من مس بالحريات النقابية باعتباره سيفا جاهزا يسلط على أرزاق المضربين كلما دافعوا عن حقوقهم وعليه أتوجه إليكم السيد الوزير المحترم بالسؤال التالي متى ستقدم الوزارة الأولى على إلغاء هذا المنشور الذي بموجبه يتم الإقتطاع من أجور المضربين؟ ثم إرجاع ما تم اقتطاعه لأصحابه من تاريخ المنشور المذكور؟ إيمانا منكم بأن ما أسس على باطل فهو باطل وشكرا لكم السيد الوزير .

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية.

وزير الوظيفة العمومية :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم ،

السادة المستشارون المحترمون،

سؤالكم هو سؤال هام جدا وجوهري ومن القضايا التي تهتم بها حكومة التناوب أنتم تتحدثون عن حق الإضراب حق الإضراب، حسب الفصل 14 من الدستور حق هكذا نص عليه مضمون ويضاف إلى هذه العبارة وشيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق للإشارة هذا الفصل 14 كما هو الآن وكما قرأته هكذا تكرر عبر جميع الدساتير من 1962، القانون التنظيمي المتحدث عنه في الدستور لم يخرج إلي الوجود أبدا كيف تتعامل الإدارة مع الإضراب،

هناك تطور إذا سمحتم كاين منشور للوزير الأول عدد 319 بتاريخ 7 أبريل 1979 فيه حرمان المضربين من الأجرة المطابقة لمدة الإنقطاع عن العمل بصرف النظر عن العقوبات التاديبية المنصوص عليها في النصوص القانونية المعمول بها، وفيه كذلك عزل الموظفين والأعوان الذين ثبت أنهم حرضوا عمدا على الإنقطاع عن العمل مع منعهم من التوظيف نحن نتكلم عن منشور الوزير الأول في 1979، منشور آخر في 1993 ديال الوزير الأول اكتفى هذا المنشور بإصدار تعليمات تتعلق بحرمان المضربين من الأجرة

المطابقة لمدة انقطاعهم عن العمل بصرف النظر عن العقوبات التأديبية. وفي 1994 صدر منشور للوزير الأول أيضا لكن يذكر فقط بالمقتضيات الواردة في المنشور السالف الذكر.

كيف تتعامل الإدارة عمليا عندما لا تطبق في الواقع عندما تقتطع هي في الواقع تطبق قاعدة محاسبية الأجر يؤدى عن العمل إذا لم أعمل لا أتقاضى الأجر وهذا ما استمرت الإدارة تطبقه نحن الآن خاصكم تعذرونا شيئا ما، لا يمكن لنا القيام بكل شيء مرة واحدة إلى جاء الإنسان يتبع غير الأسئلة التي تطرح هنا فأنتم ترون هنا أن هذه الحكومة مطالبة بفتح أوراش كثيرة جدا هذا أحد الأوراش المفتوحة بوزارة التنمية الإجتماعية التي تختص بوضع مشروع قانون تنظيمي سيأتي به إليكم وأنتم طبعا لكم المسؤولية في تحديد أيضا مع الحكومة هذه الإجراءات التي يجب تطبيقها، لأن الأموال التي تقتطع هي لكم وللشعب يعني الخزينة العامة هي التي تعطي النقود والخزينة العامة من أين تقبض الأموال تقبض النقود من عندنا إذن إذا كان الناس الذين يمثلون الشعب متفقين على أن واحد قام بالإضراب وهذا حق ولا يقتطع له هذه مسألة يجب أن يقع عليها اتفاق من بعد المناقشة التي ستكون إن شاء الله.

على أي حال سؤالكم جوهري وحقيقة أني لأنه فعلا مدة طويلة جدا مرت والحديث عن القانون التنظيمي، والقانون التنظيمي لم يخرج ونحن اليوم والحمد لله في ظل دولة الحق والقانون بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله خاصنا في الحقيقة أن نعمل ونكتملو الحق والقانون ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله وشكرا.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار تعقيب للسيد المستشار المحترم

السيد المستشار :

شكرا السيد الوزير المحترم .

في الحقيقة لقد أنصت بإمعان إلى ما جاء في ردكم وفي كلمتكم وفعلا ذكرتم على أن حق الإضراب مضمون ولكن لم تخرج بعد القوانين التنظيمية لهذا الإضراب ولكن نحن الآن سيدي الوزير أمام إضراب عن العمل دعت إليه المركزيات النقابية وليس أمام انقطاع مدبر عن العمل كما جاء في مرسوم الوزير الأول 22 مارس 93.

ثم إن هناك قضية أخرى يجب الإنتباه إليها يجب على الأدارة بصفة عامة ونتكلم عن الوظيفة العمومية كاملة ألا تكيل بمكيالين هناك إدارات وقطاعات وقعت فيها إضرابات ولم يكن هناك اقتطاعات لماذا بالضبط بعض القطاعات يصر فيها المسؤولين عليها على هذه الإقتطاعات من رواتب موظفي هذه الإدارات وأخص بالذكر هنا وزارة البريد فالسيد وزير البريد والتقنيات الإعلامية كان قد أجاب أمام لجنة نقابية واعترف بعدم قانونية هذا الإقتطاع ولكن نجد أن له نظراء يتعنتون ويضربون بعرض الحائط كل القوانين التي تطرح عليهم لسبب ظل مجهول لحد الآن السادة المديرون يحكمون فوق الوزير ويهددون الموظفين وعملوا هذا الإقتطاع سيف مشهور على رقاب الموظفين إما أن تعملوا وإما أن نقطع من أجوركم.

هذا ليس انقطاع مدبر عن العمل هذا إضراب حق مشروع ما هي الكيفية التي سندافع بها عن حقوقنا كموظفين مثلا هل نحن المسؤولون عن عدم إيجاد هذه القوانين نحن الآن نطالب بإخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود حتى يعرف كل واحد ما عليه وما له على أي سيدي الوزير نعتبر هذا السؤال ما يزال مطروحا ونطالب بالحاح بإصدار مرسوم وزاري يلغي بموجبه المنشور الوزاري المذكور لعدم دستوريته لأن يخصنا القوانين نتعامل بها بكيفية جدية ولا يمكن لنا أن نحكم المنشور في الدستور ثم أنه نلح كذلك على إعادة مبالغ الإقتطاعات إلى أصحابها التي لم ترد في ردهم السيد الوزير ونتمنى أن تدافعوا على هذه الفئة وخاصة واحد القطاع كبير ديال البريد الذي نعرف إنتاجيته ولا يجب أن يضيع هؤلاء الناس ويجب ونلح على إعادة المبالغ والاقتطاعات إلى أصحابها وشكرا مرة أخرى.

رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم.

هناك تعقيب للسيد الوزير لكم الكلمة.

تعقيب السيد الوزير :

شكرا السيد الرئيس هناك توضيح فقط قضية عدم الدستورية لأنه الدستور في الفصل 14 لما يتحدث عن الإضراب يعني فعل الإضراب عن العمل حق مضمون لما يتكلم عن الشروط والإجراءات التي سيحددها القانون في الواقع ليس هناك إيحاء تماما بأن مثلا الإقتطاع لا يجب أن يكون أو يجب أن يكون أبدا لكن في غياب ونحن نتكلم عن القانون التنظيمي يتعلق بالإدارة لما رئيس الإدارة الذي هو الوزير الأول يلاحظ فراغ فله الحق في ملئه بتعليمات مكتوبة هي المنشور هنا في هذه الحالة طبقوا القاعدة ديال لما لا يكون العمل لا يكون الأجر وهذه القضية أعتقد وسترى إنشاء الله وقريبا سترى أنها ستكون مثار نقاش طويل فيما بين السادة ممثلي الشعب في الغرفتين لأنه كاين اللي سيقول أن حق الإضراب مزيان ولكن اللي أراد الإضراب عن العمل يجب أن يتحمل مسؤوليته هذه تضحية وان يؤدى له والآخر سيقول العكس لكن هذا على أي حال سيرى نقاش لكن الإدارة مبدئيا لما يكون الفراغ يجب ملئه بتعليمات لمايكون اختصاصها من طرف السيد الوزير الأول وهذا ما عمله السيد الوزير الأول بهذا المنشور لكن أنا سأبقى متفق معك على أنه هناك لما يقول الدستور يجب أن يخرج القانون التنظيمي هاذ القانون التنظيمي يجب أن يخرج وشكرا.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير ونحن كذلك نقول كذلك من اختصاصكم أن تقدموا هذا القانون إلى المجلس ننتقل إلى السؤال المتعلق بوزارة التربية الوطنية وهو سياسة الوزارة في توزيع منح التعليم الأساسي للمستشار المحترم السيد لحسن بيجدگين لكم الكلمة السيد المستشار .

المستشار لحسن بيجدگين :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى النهوض بالعالم القروي بدءا من البنية التحتية والصحة والتعليم والتكوين والشغل قصد ضمان الإستقرار وتكريم ساكنة العالم القروي والدفع بها لمسايرة التطور على جميع المستويات وفي إطار الإهتمام بالجانب التثقيفي والمعرفي لكونه أداة هامة للتنمية ببلادنا بصفة خاصة وتمشيا مع البرنامج الحكومي والدعم الخاص للعالم القروي الذي تنادي به جميع الفعاليات من موقع مسؤوليتها والتعليمات التي ما فتئ صاحب الجلالة يفيدنا بها في العديد من الخطابات والتوجيهات في المحافل الوطنية بالخصوص تنمية العالم القروي تنمية شاملة ومتوازنة،

ودعما للعملية التعليمية خصوصا فإننا نرى أن سياسة الوزارة في مجال توزيع المنح الدراسية بالتعليم الأساسي بسلكيه وهزالة الحصص المخصصة للمؤسسات المتواجدة بالبادية وباعتبار التفاوت الواضح بين البادية والمدينة والوضعية الإجتماعية لكل الفضائين الشيء الذي يقف عائقا أمام إمكانية متابعة الدراسة بالنسبة لتلاميذ البادية وهنا يجب أن نسجل باهتمام كبير ما لهذا التوزيع الغير الجدي بالنسبة للتمدرس بالبادية وعلى الخصوص تمدرس الفتاة هذا ما نعتبره عكس ما تنهجه الحكومة في مجال التنمية بالعالم القروي وعليه نسائلكم السيد الوزير هل لوزارتكم سياسة جديدة في اعتبار هذه العناصر والأخذ بهذه المقاييس والإعتماد عليها في الزيادة في المنح المذكورة وتوزيعها توزيعا يضمن لتلاميذ البادية المتابعة مما يسهل اندماجهم لا محالة في المشاركة في التنمية المنشودة وشكرا السيد الوزير.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير السيد مولاي اسماعيل العلوي.

مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية:

سيدي الرئيس ،

السادة المستشارين،

في البداية أود أن أسطر على أن معظم المنح في التعليم الأساسي بطوريه الإبتدائي والإعدادي مخصص لأبناء الأرياف وأبناء البادية إما في إطار الداخليات حتى وإن كانت هذه الداخليات موجودة في المدن أو في إطار المطاعم المدرسية أو فيما يتصل

بتوزيع المواد الجافة ففي هذه السنة لقد منحت وزارة التربية الوطنية لـ 930 ألف من التلاميذ الطعام في المطاعم المدرسية وسيصل هذا الرقم في السنة المقبلة أي السنة التي تنتظرنا إلى : 994 ألف و 700 تلميذ .

كذلك فيما يخص الداخليات حتى وإن كان عدد المتواجدين فيها لا يرقى إلى تلبية كل الحاجات التي نطمح إلى الوصول إليها فهذه الداخليات تكلف الآن الميزانية مليار ونصف المليار سنتم وسيصل هذا الرقم في السنة المقبلة إلى مليار و 700 مليون سنتم وإذا أضفنا هذه الكلفة كلفة الداخليات إلى كلفة المطاعم المدرسية التي تفوق 3 مليار سنتم. ثم إلى كلفة المواد الجافة التي تقدر قيمتها بأزيد من 9 ملايير سنتم نلاحظ هنا أيها السادة أننا نخصص في كل سنة ما يربو عن 14 مليار سنتيم فما فوق بالنسبة لتلبية حاجيات أبنائنا في الأرياف بالخصوص فيما يخص التمدرس والإستجابة إلى حاجاتهم في التغذية والإيواء بدون شك أن هذه المعطيات لاتفي بكل الحاجيات وحبذا لو كنا نتوفر على الأموال التي تمكننا من إيواء وإطعام كل تلاميذنا بالأرياف ومن دون شك أن السكن سيساعد ذلك على تعميم التعليم بشكل سريع لكن الله غالب إمكانات أنتم الذين تنظرون فيها أنتم الذين تقررون ذلك من خلال الميزانية وطالعتم على الأرقام والإمكانات ولاحظتم ما خصص لوزارة التربية الوطنية التي تحتكر 20٪ تقريبا من مجموع الميزانية فأظن أننا نقوم بما يجب القيام به وعلينا أن نرى جميعا كيف يمكن أن نجد موارد أخرى للإستجابة للحاجات الكثيرة التي نصنفها في كل يوم بمغربنا الحبيب هنا أود أن أؤكد مرة أخرى على دور السكان وأساسا من بينهم الذين حباهم الله بشيء من الثروة حتى يساعدوا على بناء لا أقول داخليات ولكن على الأقل دور للطلبة والطالبات والوزارة مستعدة للتعامل مع هؤلاء لتجهيز هذه الدور حتى نستجيب أكثر ما يمكن إلى الحاجات التي أشرت إليها هذا ما يمكن لي أن أقول سيدي الرئيس، السادة المستشارين.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب السي لحسن .

تعقيب السيد المستشار :

شكرا للسيد الرئيس.

فعلا أنا تكلمت للسيد الوزير على التوزيع العادل لأننا نرى أن هناك فرق بين إقليم وإقليم فيما يخص توزيع المنح المخصصة للتلاميذ في الإقليم ككل تكلمت سيدي الوزير على توزيع الوجبة الغذائية هذه سياسة يمكن القول ماشي ناجحة 100٪، نحن نطلب أن تكون سياسة بين الوزارة والجمعيات والسكان لبناء دور للطالب وهناك العديد من دور الطالب التي فعلا تملأ الفراغ ولكن وزارة التربية الوطنية ما تزال لا تشارك في دور الطالب. أنا أعرف أن إقليم أكادير فيه تقريبا ستة أو سبعة دور للطالب التي هي بنتها الجمعيات والسكان لملئ فراغ الداخليات الغير الموجودة في المؤسسات التعليمية التي بنتها الوزارة لأن سياستها تخلت عن الداخليات الغير الموجودة في المؤسسات التعليمية..

لهذا أطلب من السيد الوزير أن يدعم هذه الدور سواء الموظفين سواء بالإمكانيات التي يمكن أن تملأ واحد الفراغ اللي هوكاين حاليا.

وثانيا السيد الوزير نعرف أن جل الناس الذين هاجروا البادية وذهبوا للمدن وبنوا دور للصفيح هاجروا بسبب أولادهم لكي يدرسوا هذا هو المشكل لأن وزارة التربية الوطنية تخلت على بناء الداخليات التي تكلفها تكلفة باهضة وهذا الشيء نعرفه.

وشكرا السيد الوزير.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

تعقيب السيد الوزير :

شكرا سيدي الرئيس،

السيد المستشار،

أظن أن ما جاء في سؤالكم كان يهم التوزيع العادل بين الأرياف والمدن وأتيت بالأرقام التي تدل على أن مجمل المنح مخصصة للتلاميذ في الأرياف.

أما فيما يخص التوزيع بين الأقاليم فهذا لم يرد بتاتا في سؤالكم ولو ورد في سؤالكم لأعطيناكم التدقيقات التفصيلية بالنسبة لكل إقليم إقليم ولكن سننظر في هذا الموضوع وسنبني التوزيع على نسب التلاميذ بالنسبة لكل إقليم فيما يخص دور الطالب والطالبات نحن على أتم الإستعداد لكي نساهم في تسيير هذه المؤسسات ليس بشكل مباشر ولكن على الأقل على مستوى تجهيزها لا يمكن لنا أن نضمن أطرا إضافية، لا نتوفر عليها لتدبير شؤون هذه المؤسسات التي تبقى خصوصية وليست عمومية ولكن يمكن أن نجهز هذه الدور كمساهمة من طرف وزارة التربية الوطنية وليعلم السادة المستشارون أننا كلما وجدت دار للطالب وطلب منا أصحابها أن نساعدهم نقوم بذلك إذن فليطمئن السيد المستشار، وإذا كانت له بعض الدور التي لم تحظى بهذه المساعدة فليعطينا أسماء هذه الدور ومكان وجودها حتى نقوم بالواجب.

وشكرا سيدي الرئيس .

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الآن ننتقل إلى ثلاثة أسئلة تتعلق بالحركة الإنتقالية لرجال التعليم والوظائف الإدارية والحركة الإنتقالية الخاصة بالمعلمين والمتعلقة بإدارة مؤسسات السلك الأول من التعليم الأساسي إذا سمحتم الرئاسة توصلت بطلب من المستشار المحترم السيد عبد القادرالعسولي الذي طرح سؤال في هذا الإطار يلتمس نظرا لالتزامه خارج المجلس بأن يتفضل إذا سمح له المجلس بأن يطرح هذا السؤال نظرا لالتزاماته فالكلمة لكم إذا سمحتم ليس هناك إعتراض، إذن نبدأ بالسؤال الذي تقدم به المستشار المحترم السيد عبد القادر العسولي المتعلق بالحركة الإنتقالية الخاصة بالمعلمين والمتعلقة بإدارة مؤسسات السلك الأول من التعليم الأساسي لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر العسولي :

شكرا كذلك للإخوة الذين لبوا طلبي نشكرهم على ذلك.

إذن السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذن سؤالي يتعلق بإشكالية تهم كافة الأسرة التعليمية قبل أن أبدأ سؤالي لا بأس أن أشير وأؤكد السيد الوزير أن الحقل التعليمي يعيش العديد من المشاكل والتي باتت تتفاقم من سنة إلى أخرى في مختلف الواجهات لنجد أنه بالرغم من نضالات النقالة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل لأزيد من 20 سنة ورغم أهمية القطاع الخدماتية والإجتماعية والإستراتيجية بالنسبة لمستقبل البلاد الحضاري والتطور الإقتصادي والسياسي فإن المشاكل تتسع في حقله ويتخبط فيها العاملون به بحيث أن المس طال حتى العديد من المكتسبات التي أنتزعت بفضل الكفاحات المتواصلة لهذا القطاع وآخرها وليست بالأخيرة الوقفة الإحتجاجية ليوم 28 يونيو 1999 أمام الوزارة سواء تعلق الأمر بالترقية الداخلية أو التعويضات أو جانب الإدماج وظروف العمل والحركة الإنتقالية والساعات الإضافية ومشكل المطرودين وقضيات الترسيم بالإضافة إلى المناهج والبرامج والوسائل التعليمية .

وسؤالي السيد الوزير يندرج في الشق التالي سؤالي يتمحور حول لا يخفى على السيد الوزير مدى تأثير القرار الوزاري رقم 97 .772 وما خلفه من إستياء لدى الأوساط التعليمية الذين أفنوا زهرة شبابهم في العطاء وأداء الرسالة النبيلة بحيث أن إسناد المناصب الإدارية كانت من قبل تعتمد فيه شروط الأقدمية وجاء هذا القرار الداعي إلى تشبيب الإدارة لضرب تلك الخدمات ومنح هذا الحق لأطر التعليم الأساسي أي المرتبين في الدرجة الثالثة على الأقل والمتوفرين على أقدمية ثمانية سنوات من الخدمة منها أربعة سنوات على الأقل في التدريس ألا ترون السيد الوزير أن هذا القرار يعتبر حيفا في حق فئة واسعة من رجال التعليم تمرست على الخبرة إذ هي الأجدر بتحمل المسؤولية في تسيير إدارات المؤسسات التعليمية لذا السيد الوزير نرجوا منكم تحديد التدابير التي ستتخذها وزارتكم لإنصاف هذه الفئة التعليمية وشكرا سيدي الرئيس وشكرا سيدي الوزير.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير الكلمة لكم السيد مولاي اسماعيل .

مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارون،

أولا لا بد أن أذكر هنا بأن النص الذي تكلم عنه السيد المستشار المحترم هو نص اتخذ قبل سنتين من اليوم أي بتاريخ 10 أبريل 1997. وحسب المعلومات التي حصلت عليها في إطار وزارة التربية الوطنية يتبين بأن الوزارة عملت على إصدار هذا القرار رقم 97 .772. وأقدمت على ذلك بعدما أشركت كافة الفعاليات النقابية قبل إصداره. إذن لا بد أن ذكر بهذه الأمور إن كانت صحيحة أنا لا يمكن لي أن أتقلد هذا الأمر ولكن المصالح الإدارية وافتني بهذه المعلومات وأقرأ بالضبط ما جاء في هذه الورقة :"لقد عملت الوزارة وبإشراك كافة الفعاليات النقابية على إصدار القرار رقم 97 .772 بتاريخ 10 أبريل 1997 خاص بكيفية وضع لوائح الأهلية لشغل مهام الإدارة بالمؤسسات التعليمية يهدف إلى وضع مقاييس جديدة تعطي الأسبقية لأهلية المرشح ومؤهلاته وشواهده الجامعية باعتبار أن المرشحين الذين أسندت إليهم مهام الإدارة والتربية سيضطلعون بهذه المهام لأول مرة لذا فإن مقياس الأقدمية لا يعطي صورة حقيقية لمدى أهليتهم لشغل هذه المهام إلا أنه لم يتم إغفاله في شروط الترشيح باعتباره مؤشرا لتجربة ضرورية إضافة إلى أنه يتم اللجوء إليه في حالة تساوي مجموع نقط المرشحين إثنين أو أكثر للفصل بينهم ذلك أن اعتماد عنصر الأقدمية وحده كعنصر حاسم في الحركة الإدارية يؤدي إلى اعتبار مهمة الإدارة والتربية كمرحلة الإستراحة من مهمة التدريس ومخرج للتهييء للتقاعد وهو توجه نو تاثير سلبي على التسيير الإداري تربويا وإداريا واجتماعيا". هذا ما جاء في ما كتب من طرف الإدارة ولا أشك في صحة ما كتب في هذا النص.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

تعقيب السيد المستشار :

الأجوبة التي فعلا تدخل كذلك من بين الإهتمامات ديالنا ولا يخفى علينا السيد الوزير أن هذه الصيغة التي نهجتوها في إسناد مهام الإدارة هي من مخلفات الوزير السابق اللي كان خلاها تكون مجرد بشكل اختباري لمدة سنتين وهنا أشرتم في الجواب السيد الوزير كما أشرت أنها من مخلفات الوزير السابق التي بالفعل تتطلب المعالجة والإنصاف مع اعتماد مقاييس الأقدمية، المقاييس المعتمدة لاحقا هذا اقتراح إما أن تكون على شكل مناصفة ديال 50٪ لكل فئة.

و الإعتبار الثاني هو أشرتم الآن أنه كان هناك إشراك النقابة وهذه العملية لم تتم لأنه بعد صدور القرار الوزارة آنذاك قالت بأنه ستطبق هذا الإختبار لمدة سنة من بعد سيتم واحد الجلسة تقييمية ولكن هذه الجلسة التقييمية لم تتم بعد نحن نريد فقط الإنصاف وباغيين واحد النوع ديال التوازن أما حالة الأقدمون أو الذين سيقاعدون لاحقا وربما جلهم يأخذ الإدارة ثلاثة سنوات أو أربع بعدها يتقاعد معناه إنصاف هذه الفئة وتبقى الجلسة التقييمية واردة في الحسبان لأن أغلب الفئات التي تحملت المسؤوليات الجسيمة لمدة سنوات الآن المردودية في المستقبل إذ بقيت هذه الوثيرة ستتقلص وهناك نوع من الإحتجاج على المستوى الوطني ديال هذه الفئة لرجال التعليم الذين أفنوا زهرة شبابهم في العطاء لفائدة هذا البلد وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن إلى صاحب أو أصحاب السؤال،

السادةالمستشارين المحترمين،

السادة رحو الهيلع، حميد كوسكوس ومحمد العربي بوراس ومحمد بو الفرج . والسؤال هو الحركة الإنتقالية لرجال التعليم لكم الكلمة الأستاذ رحو.

المستشار السيد رحو الهيلع :

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

سؤالي الذي بين أيديكم وهو يتمحور حول موضوع الحركة الإنتقالية التي تتهم واحد العدد هائل من نساء ورجال التعليم، الطريقة التي تمر بها هذه العملية تعتمد على واحد المعايير التي أصبحت اليوم لا تسمح إلا بتلبية واحد العدد قليل من طلبات الإنتقال الشيء الذي يترتب عنه عدة مشاكل منها بالخصوص عدم الإستقرار الإجتماعي لدى المدرسات والمدرسين وكذلك وبالتالي ضعف المردودية خاصة بالمناطق النائية وبالخصوص في الأقسام المتواجدة بالبادية هذه المناطق يمكن لنا السيد الوزير أن نحدد لها واحد السقف ديال أربع أو ستة سنوات لكي تعطى الأسبقية العاملين في هذه المناطق وإذا مرت تلك المدة يمكن أن تعطى لهم الأسبقية نحن السيد الوزير ليس لدينا أي شك بأنكم على علم وعلى دراية بهذه المشاكل التي تنتج سنويا خاصة على ما أعتقد تنتج عن ضعف وعدم فعالية النظام المعمول به حاليا ولكن لا بد أن نسائلكم السيد الوزير ألم يحن الوقت لإعادة النظر في هذه الطريقة وفي هذا النظام وفي هذه المعايير والبحث عن معايير جديدة تأخذ بعين الإعتبار هذه المناطق وصعوبتها وكذلك بإدماج أو إدخال واحد المنح تشجيعية كمنحة شهرية أو بعض النقط الإضافية في كل سنة كذلك الإعتماد إلى ممكن على تعيين أبناء المناطق في هذه المناطق بالذات لأنهم على الأقل لن يكون لديهم مشكل التأقلم والأخذ بعين الإعتبار كذلك بعض الحالات الإجتماعية كالأزواج كبعض المعاقين الذين يعينون في الأرياف بعيدين عن عائلاتهم إلى آخره ونحن نعلم كذلك بأن حل هذا المشكل ليس بهين ويتطلب طاقات نظرا للأعداد الكبيرة للطلبات يتطلب طاقم إداري ضخم بوسائل معلوماتية كذلك ضخمة لحل هذا المشكل ولكن هذا لا يمنع بأن يكون التفكير جدي لحل هذه المعضلة وشكرا.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون،

سأبدأ بنهاية ما قاله السيد المستشار فمن دون شك أننا نجتهد قدر المستطاع في وزارة التربية الوطنية بأن نكون جديين وهذا المشكل مشكل الحركة الإنتقالية هو من المشاكل الأكثر صعوبة بالنسبة لحله لذلك لم نقدم على أي شيء لم يحصل في موضوعه توافق، فالآن باتصال مع جميع الفاعلين الإجتماعيين التمثيليين الموجودين داخل الوزارة وضعنا معايير ولا بد أن نذكر بها هو أننا نعطي الأسبقية إلى جمع شمل الأسر ثم بعد ذلك بأن نعتني بأوضاع المصابين بأمراض مزمنة ثم نعطي الأسبقية بعد هذا للأرامل ذات الأبناء والأطفال وبعدهن نعطي الأسبقية للمطلقات بأطفالهن ثم نصل إلى العازبات، وفيما يخص العازبات نعطي الأسبقية لمن يعمل بالأرياف حيث أن لهن نقط متميزة على نقط إخوتهن في المدن ثم بعد ذلك نصل إلى الذكور مع التمييز بين من يعمل في الأرياف وبين من لا يعمل بالأرياف والبوادي، إذن الأمور في هذا المضمار أمور واضحة ونقوم بالعمليات بواسطة الوسائل الإعلامية في شفافية تامة ثم كذلك نقوم بتكملة العمل الإعلامي بجمع اللجن الثنائية المتعددة الأطراف للنظر في كل الطلبات الأخرى طبعا مع كل أسف في السنة الماضية مثلا تسلمنا 70 ألف طلب للإنتقال لم نستطع إلا تلبية 10 ألف منها أي سبع المجموع ومن دون شك أن هذا لا يرضي كل من لم تلبى رغبته ولكن لا بد أن نعلم بأن كل المقاعد ليست قابلة للحركة فإذا كان هناك شغور نقوم بعملية الإنتقال ورذا لم يكن هناك رغبة لمن هو موجود في المكان أن يغادر ذلك المكان لا يمكن لنا أن نضعه في البورصة في الحقيقة هي عملية بورصة لهذه المناصب.

إذن هذا فقط لأؤكد على أن المشكل ليس بالهين فهو مشكل عويص طبعا يمكن أن نأخذ بعين الإعتبار ما جاء به السيد المستشار في اتخاذ قرار يرغم الجميع على الإنتقال بعد ستة سنوات من الإقامة أو ثماني سنوات من الإقامة في مكان ما ولكن هذا سيخلق لنا عدة متاعب اجتماعية بالنسبة للقدامى الذين استقروا في مكان ما لوا يرغبون في الإنتقال أبدا لذلك لا بدأن

نتحلى بنوع من البراغماتية ونتحلى كذلك بنوع من الليونة في تدبير هذا الملف الصعب من دون شك الذي له علاقات مع أوضاع أسروية وأوضاع اجتماعية وأوضاع أحيانا اقتصادية وهذا ما نقوم به ونحن رغم ذلك على أتم الإستعداد لمراجعة هذه الطريقة مع ممثلي الشغيلة التربوية في الوزارة فعندما تنادينا تلك الهيئات النقابية التمثيلية فنحن على أتم الإستعداد للخوض في المناقشة معها حول هذا الموضوع. شكرا سيدي الرئيس.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب السيد المستشار.

أعتقد أنه بعد الإيضاحات التي أعطاها السيد الوزير وهي في قضية كما قال ليست سهلة ولكن لها أبعاد إنسانية لا بدأن ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بالحركة الإنتقالية للوظائف الإدارية بالنسبة للإداريين للمستشارين المحترمين السيد حسن الصغير والحاج الطاهري، لا يوجدان في القاعة وأعتقد أن هذا السؤال سيحول إلى سؤال كتابي وأخيرا ننتقل إلى آخر سؤال في قطاع التعليم وهو سؤال حول التكوين العملي، التطبيق بمراكز تكوين المعلمين والمعلمات للمستشارين المحترمين، السيدين حميد الموذن وأحمد المنتصر. لكم الكلمة السيد المنتصر.

المستشار السيد أحمد المنتصر :

شكرا سيدي الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال الذي أود طرحه يتمحور حول الوضعية التي تعرفها مراكز تكوين المعلمين فلا يخفى عليكم السيد الوزير المحترم أهمية التكوين العلمي التطبيقي في مختلف المجلات خاصة منها المتعلقة بتربية وتكوين ناشئتنا ورجال مستقبلنا إلا أن هذه الأهمية لا تنعكس على مستوى تكوين المعلمين والمعلمات بالمراكز حيث أن الوزارة تراجعت خلال السنوات الأخيرة عن التعويضات الممنوحة مقابل التكوين للمكونين من معلمين وأساتذة الشيء الذي نتج عنه تخلي المكونين عن القيام بهذه العملية البيذاغوجية التكوينية فيما يخص من تعلق عليهم الآمال ومن سيتسلمون العمل بعد تخرجهم.

لذا ومن منطلق انعكاسات هذه الحالة المتردية التي أصبحت عليها مؤسسات التكوين التربوي وتنافيها مع اختيارات بلادنا الرامية إلى الرفع من مردودية التعليم أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي : ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة مستقبلا تفاديا لهذه المعضلة وشكرا سيدي الرئيس السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

وزير التربية الوطنية :

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس ،

السادة المستشارين،

أولا، لا بد أن نسعى إلى رفع لبس فالوزارة لم تقدم على تراجع عن تعويض معلمي التطبيق كل ما حصل هو أن مقتضيات المرسوم رقم 2.88.498 بتاريخ 6 محرم 1409 موافق 30 غشت 1988 أي قبل 11 سنة من اليوم المحدد للتعويضات الممنوحة لبعض موظفي وزارة التربية الوطنية الجدول الرابع استثنت المعلمين المرتبين في الدرجتين الأولى والثانية وذلك لكونهم يستفيدون من تعويض قار عن التأطير يحتسب لهم في إطار راتبهم الشهري ولا يمكن للموظف أن يستفيد من تعويضين عن نفس المهمة طبعا بالنسبة لهذه الفئة من المعلمين أي الدرجة الأولى والثانية هؤلاء عندما لاحظوا هذا الأمر قبل 11 سنة قاموا بنوع من التمرد (بين مزدوجتين) أي أنهم أصبحوا يرفضون قبول المتدربين في أقسامهم وهذا ما تسبب فعلا في نوع من الشلل لعملية تكوين المعلمين بالمراكز الجهوية للمعلمين ولذلك نحن الآن بصدد التفكير في إعادة

النظر في نوعية تكوين المدرسين على جميع المستويات من ضمنهم طبعا المعلمين وهذه المراجعة التي نحن الآن بصدد التفكير فيها بعمق ويجتمع الطاقم الوزاري المعني بالأمر تقريبا مرة في كل خمسة عشرة يوم للنظر في الموضوع سنقدم على هذه المراجعة على ضوء ما ستسفر عنه أعمال اللجنة الخاصة التي هي الآن منكبة على دراسة هذه الأوضاع والتي ستقدم خلاصة أعمالها إلى صاحب الجلالة في الأيام القليلة المقبلة لذلك لا بد أن ننظر في هذا الموضوع بعمق وأن نجد الحل المواتي لأنه بدون عمل تطبيقي لا نستطيع فعلا أن نكون أناس متمرسين على العمل التربوي المطلوب منهم لذلك نحن على أتم الوعي بأهمية الموضوع بل ننكب حاليا على هذا الموضوع وسنجعل الخلاصات مطابقة لما سيقترح علينا من طرف اللجنة الخاصة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم كالمعهود جوابكم دائما يكون شافيا وكافيا ومقنع إلا أننا نقول لكم بأن سؤالنا لم يكن فقط للدفاع عن المعلمين المؤطرين بل كان دفاعا عن المعلمين المتكونين، المعلمين الذين يدخلون لمدارس تكوين المعلمين فهم بدون تطبيق وبدون الإستفادة داخل مدارسهم وخلال السنتين أو السنة التي يقضونها في مدارس التكوين لا يمكن أن يفيدوا إفادة كافية وإفادة التي نترجاها جميعا ولذلك سيدي الوزير كان سؤالنا يدور حول هذا المحور وما نتمناه أن تأتي هذه اللجنة المختلطة بنص إن شاء الله يكون في صالحهم وفي صالح الطلبة المتدربين وفي صالح أبناء الشعب جميعا الذي كان هو الهدف المنشود والمرجو وشكرا سيدي الوزير.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن إلى قطاع كتابة الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلفة بالبيئة بسؤال تقدم به المستشار المحترم السيد محمد الخليفة حول الدعاية المغرضة حول تلوث الشواطئ المغربية .

السيد المستشار لكم الكلمة .

المستشار محمد خليفة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على الرسول وآله وصحبه،

سيدي الرئيس ،

أخي الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

على إثر الإزدهار السياحي الذي شهدته بلادنا في الشهور الأخيرة نتيجة الجهود المبذولة والصادقة يلاحظ أن بعض الدوائر الأجنبية لم يرقها ذلك وقد تكون مأجورة مما أدى ببعض الصحف الأوربية بوضع التخويفات أمام السياح ونصائح بعدم الزيارة للمغرب مبررة ادعاءاتها بأن الشواطئ المغربية تعاني كثرة التلوث والغريب أن المعهد الوطني للصحة أصدر بيانا يعلن فيه بأن سواحلنا ليست بتلك الدرجة من الخطورة وفي هذا القرار بوجود تلوث.

وبما أننا نمتلك ساحلا يبلغ آلاف الكيلومترات فنحن نعرف أن وجود ما يناهز 3000 كيلومتر من الشواطئ على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط لذا فنحن نتوفر كذلك على ثلاثة مختبرات متخصصة.

السيد الوزير،

ما هو الدور الذي قامت به هذه المختبرات لتطمئن السياح الأجانب وقبلهم أهل البلاد. وإذا كانت المختبرات قد بدأت فعلا في البحث هل هي في حاجة دائما لمن يقول أن السواحل المغربية ملوثة نرجو من السيد الوزير المحترم إعطاء الرأي العام بعض التوضيحات في الموضوع لأن الصيف على الأبواب وخصوصا أن صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء أعطت بالجديدة انطلاقة الحملة الوطنية من أجل نظافة الشواطئ وكذلك التوجيهات الملكية السامية التي تحث على ضرورة الإعلان عن ميثاق وطني للبيئة

وكذلك بتكوين معزز بآليات متكاملة ومتناسقة تتحمل مسؤوليتها الجماعات والمقاولات والمواطنون كافة ولا يزيدنا هذا إلا فخرا بأن نعرف أن صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا حسناء قد أعطت هذه الإنطلاقة والتي أشرفت على تنظيمها لحماية البيئة والمحافظة عليها والتي ستستمر إن شاء الله طوال أشهر الصيف الثلاثة قصد العناية بشواطئ بلادنا حتى تكون نظيفة وجميلة وصالحة للإستمتاع وكذلك لجميع المواطنين .

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد كاتب الدولة للجواب.

السيد العراقي كاتب الدولة في البيئة :

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين،

سؤال قيم الذي ألقاه الأخ خليفة وهو سؤال فيه مسألتين :

المسألة الأولى بيننا وبين الغير والمسألة الثانية فيما بيننا وستسمح لي من هذه القبة المحترمة باش انتوجه للغير ومن بعد نتحدث فيما بعضنا.

فيما يخص الغير ما يجب أن نقوله هو أن بلادنا لا تخاف من الحقيقة وعلى لسان أعلى سلطة عليا بالبلاد يعني أنسب التدهور البيئي إلى السلوكات اللي يمكن أن نقول أنها تؤدي إلى التدهور البيئي في المغرب وفي دول المعمور كلها وهذه السلوكات هي التي جعلت صاحب الجلالة بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر سنة 1997 يقول في رسالته بأن هذا كله يشبه نوع من الإنتحار الجماعي ولكن هذه المسألة لا تهم المغرب دون دول أخرى بل يمكن لنا أن نقول بأن هذه المسألة مندمجة في النموذج الإستهلاكي وفي الثقافة السائدة بل حتى في القواعد الإقتصادية الجديدة التي تجعلنا في بعض الأحيان نجد أنفسنا في وضعيات صعبة.

والمسألة الثانية وهو أن المغرب لم يسبق له أن توقف عند التشخيص بل كيف ماقال الأخ المستشار المحترم فهذا الأسبوع انطلقت تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للاحسناء واحد الحملة التي نتمنى أن تكون حملة متواصلة من أجل المحافظة على البيئة ولحسن الصدف أن الحملة الأولى اللي كاينا في هذا العمل الوطني المتواصل هي تهم الشواطئ على وجه الخصوص والمسألة الثالثة واللي أساسية والتي يجب أن نذكر بها وهو أن بقدر أن المملكة المغربية لا تخاف من الحقيقة لأن الحقيقة في صالح المملكة المغربية بقدر أن المملكة المغربية لن تتردد في مواجهة بعض المضاربين الذين هم وراء هذه الدعاية المغرضة وسبحان الله على أن هذه الدعاية المغرضة لم تأتي إلا في الوقت الذي بدأ فيه القطاع السياحي يتنامى لذلك فلا يمكن يعني الحقيقة والشفافية ديال المغاربة تستغل من أجل مقاومة المغرب على المستوى التنافسي لذلك فمقاومة هذه الدعاية المغرضة كيفما كانت الإمكانيات التي نقوم بها وكيفما كانت النية الحسنة ديالنا فأصحاب الدعاية المغرضة سيبقون وراء الدعاية المغرضة كيفما كان الحال لذلك فالعمل الذي قامت به الحكومة عند ظهور الملامح الأولى لهذه الدعاية وهو أنه شكلت لجنة وزارية مختلطة التي من أعلى هذا المنبر أهنئها لأنها بإمكانات متواضعة استطاعت أن توقف هذه الحملة التي كان بعض خصومنا يقومون بها.

أما فيما يخص المسائل التي بيننا نحن اليوم ولحسن الصدف انطلقت واحد الورشة من أجل وضع النقط الأخيرة على مشروع التشريع لحماية السواحل والشواطئ بصفة عامة وهذا المشروع كيتعمل نسبة إلى المصلحة الوطنية وإمكانياتنا وحاجياتنا وخصوصيات البيئة ديالنا ونتمنى أن في الستة أشهر المقبلة على أننا أن نوفق ونكمل هذا القانون ديال السواحل والشواطئ الذي من طبيعة الحال سيعرض على أنظاركم فيما بعد.

فيما يخص مسألة مراقبة العمل الحكومي هو عمل موجه أساسا من أجل تظافر الجهود ومن أجل التنشيق بين القطاعات الحكومية المختلفة وما يمكن لي أن أقوله للسيد المستشار هو أن الكفاءات البشرية ما بين الجامعة وما بين واحد العديد من

القطاعات الكفاءات البشرية الوطنية في المستوى المطلوب ويبقى فقط على أننا نعمل واحد الإطار شمولي من أجل مراقبة شواطئنا التي مرة أخرى كما قال الأخ المستشار هي شواطئ التي تمتد على مسافة 3500 كلم ومعنى ذلك أن إلى كانت واحد النقطة سوداء أو نقطتان سوداوين أو ثلاثة أو حتى أكثر نحن نعترف بالمسائل الحقيقية فلله الحمد المغرب يتوفر على مياه التي بالمقارنة مع مياه أخرى هي المياه التي في المستوى الجيد أو ربما أن هذا هو السبب وراء هذه الدعاية المغرضة خصوصا في الوقت التي تبدأ فيه السياحة تتنمى شيئا ما وشكرا على صبركم سيدي الرئيس.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

تعقيب السيد المستشار :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

لا يسعني هنا فيما يخص الإجابة على الشطرالأول من السؤال الذي يتعلق بالخارج هنا كلمة توجيهية لصاحب الجلالة نصره الله وما أدركها من كلمة التي وجهها صاحب الجلالة نصره الله إلى المشاركين في ندوة العمارة الخضراء في 14 أكتوبر 1998.

يقول جلالته : ***"البيئة في مفهومها الواسع، هي الوعاء الذي يحيط بالإنسانية ويمدها بالحياة من ماء وهواء وغذاء وطاقة ولذلك يقاس وعي الشعوب اليوم كما تقاس سياسيات الحكومات والدول بمقياس وعيها لمشكلات البيئة الناجمة عن ظواهرالتقدم الصناعي والتكنولوجي المستغل بتهور وجشع للموارد الطبيعية وظواهر التلوث الناجمة عن الظواهر الأولى إلى جانب النمو الديمغرافي واختلال التوازنات بين دول الشمال ودول الجنوب في استثمار الموارد وتقاسم النتائج الإيجابية للتنمية"*** هذا كلام صاحب الجلالة وما أدركه من عمق في المسائل التي تتعلق بالبيئة وهذا جواب عن الطرف الأول من السؤال.

أما الطرف الثاني وهنا أريد أن أشكر السيد الوزير على تفهمه وكذلك على تعمقه في مشكل البيئة وهو أدرى بذلك وكما يقال أهل مكة أدرى بشعابها وهو الدكتور الذي يعرف كثيرا من المسائل فيما يخص الوقاية ووقاية الصحةلما نتكلم عن الشواطئ ونتكلم عن الصيف نريد أن نخرج ونحن على أبواب إغلاق البرلمان نريد أن يسمعنا المواطنون ونحن نزف إليهم كلمات حلوة وكلمات طيبة ويعرفون أنهم سيرون تحسنا في هذه الشواطئ لهذا كما قلت في الأول أنه بهذه الإنطلاقة التي بدأتها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء فيما يخص التعزيز بآليات متكاملة ومتناسقة تتحمل مسؤوليتها الجماعات والمقاولات والمواطنون كافة، يعني هذا عمل يخصنا كلنا أن نشارك فيه.

حقيقة الوزراء التابعين لهذا القطاع وزارة البيئة وزارة الصحة، الجماعات المحلية، وزارة الداخلية، كلهم هذه الوزارات تعمل ليل نهار تتكون واحد اللجنة التي تتسهر على هذه الشواطئ لكن لا بد أن أقول كلمة ونريد كذلك بما قاله السيد الوزير سابقا قال بأنه هناك بعض النقط السوداء هذه هي التي يجب أن نعطيها الأهمية الكبرى حتى لا تبقى عندنا هذه النقط السوداء ولو يمكن أن نخرج كما وقع هذه سنتين في مولاي عبد الله بناحية الجديدة قد أغلق موسم مولاي عبد الله المعروف ديال مولاي عبد الله أمغار قد أغلق ولم يتم الموسم لأنه كانت هناك دراسات وكانت هناك تحليلات لظروف الماء وكان هناك تلوث وأغلق ذلك حتى تحسنت الظروف واستأنف العمل الذي نريد هو أن تكون شواطئنا نظيفة ولكن ذلك بمعاونة -استسمح سيدي الرئيس كلمتين جميلتين أتمم بهما ويكون ختامه مسك-هو أنه بما أن هناك الماء والهواء والشمس والرمال لا بد من المواطنين ولا بد من دورية من السيد الوزير وأنا أطلبه أن تخرج من عنده دورية وإذا كان ممكن أن تكون دوريات من جميع الوزارات التي يعنيها الأمر على الحث فيما يخص الرمال التي يوجد بها مكروبات كثيرة وكذلك حث الناس على عدم إدخال الكثير من المسائل التي تلوثها ولا أدخل في التفاصيل وبعض النصائح التي تبرز على الشواطئ مثلا الوقاية من الشمس وحوادثها لأن الشمس هي ضارة ونافعة في نفس الوقت حتي لا ندخل في التفاصيل مضراتها وما يمكن أن تحدثه في جلد الإنسان، وكذلك على

المشروبات فيما يخص المشروبات الغازية نعرف أنه في المشروبات الغازية كثيرة من المسائل التي يمكن لها أن تضر بالإنسان إذا ما استعملها بصفة غير طبيعية. ثالثا فيما يخص الناس يجب أن يجدون أمام الشواطئ هذه المكتوبات أمام الشواطئ وأن يحترموها ولا يقذفون بما يتبقى من أكلهم وكذا إلى أخره وهذه المسائل راجعة إلى الجماعات المحلية حقا ولكن أذكر لأن الذكرى تنفع المؤمنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة في إطار التعقيب.

تعقيب السيد كاتب الدولة في البيئة :

شكرا السيد الرئيس،

أريد فقط أن أطمئن الأخ المستشار المحترم وأؤكد له أن الحدث ديال الأسبوع الماضي هو حدث اللي المغرب يمكن أن يفتخر به وهو أن من العائلة الملكية هناك من يهتم بالمسألة البيئية ميدانيا ومعنى ذلك أن هذا العمل هو عمل تشاركي هو عمل تضامني هو عمل فعال هو عمل مسؤول هو عمل من أجل طرح الإشكالية البيئية من الزاوية الأساسية ديالها.

فيما يخص الحكومة ستساهم في الحملة ولكن المطلوب من جميع الفاعلين وجميع الأطراف الإجتماعية والإقتصادية وخصوصا من المنتخبين هو أننا جميعا إن شاء الله أن نعمل على بلوغ الأهداف التي تكلم عنها الأخ المستشار المحترم كل واحد يعطي يد الله من جهته وبهذه الطريقة أنا متأكد على أن الدعاية المغرضة التي يتكلم عليها بعض الأطراف على أنها ستجد في هذا العمل أحسن جواب هو أنه لأول مرة هناك واحد السلطة فوق السلط التي غادي تسمح لنا أننا نمشي في عمل مرة أخرى تشاركي وتضامني شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة.

أعتقد بهذا الموضوع الأساسي والمهم نظرا للفترة ونظرا للمبادرة ديال صاحبة السمو الملكي أعتقد أننا أنهينا جلسة الأسئلة الشفاهية لهذا اليوم ونعلن عن رفع الجلسة.

وشكرا.